



الجمهورية العربية السورية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
المعهد العالي لإدارة الأعمال  
ماجستير التأهيل والتخصص بإدارة الأعمال  
اختصاص قانون أعمال

## آثر التحول الرقمي على نظام الضرائب وإمكانية تطوير آليات جديدة لتحصيل الضرائب

**The digital transformation has affected the tax  
system and the possibility of developing new tax  
collection mechanisms**

دراسة أعدت لنيل درجة ماجستير التأهيل والتخصص "قانون الأعمال"

إعداد الطالبة:

نهال باسل شعبان

بإشراف:

الدكتور ياسر كفا

2023\_2022م

بسم الله الرحمن الرحيم

**{يرفع الله الذين آمنوا منكم  
والذين أوتوا العلم درجات...}**

**صدق الله العظيم  
المجادلة. الآية**

**(11)**

**الإهداء**

**(وكان وعد ربي حقاً)**

حبيبي "الله" منك الخير ولك الحمد والشكر على ما أعطيت، أحمدك ربي لأنك سميع مجيب،  
أجبت دعوتي ويسرت الأمر لي كله.

إلهي الكريم جنتك حامدة وممتنة رب أوزعني ان أشكر نعمك التي أنعمت عليّ وأن أعمل صالحاً  
ترضاه أدخلني برحمتك في عبادك الصالحين الحمد لله حمداً يليق بكرمك.

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة...

خاتم النبيين وسيد المرسلين نبي الرحمة ونور العالمين إلى أشرف الخلق وضيء الحقّ

سيدنا محمد صل الله عليه وسلم

قصتي قصيرة عشقت رجلاً أكثر من ذاتي وفي ليلة فزعت على خبر وفاته وما اشبعني الزمان  
منه أبي الذي رحل إلى وطن النائمين طويلاً و بقي كل شيء مختلف بعد رحيله أبي لولا روحك  
التي تحوم علي فما واصلت مسيرتي فدورك في حياتك وفي مماتك كان واحد فأنت المصباح الذي  
ينير حياتي ويطفأها والذي تمنيت اليوم كثيراً أن تراني وتكون بجانبني في هذه اللحظة الجميلة من  
حياتي وأنا احقق حلمك الذي طالما انتظرتة وأنا ارفع قبعتي عالياً وارى ابتسامتك التي تغمرني  
فرحاً والذي انت الحياة فلا حياة بعدك. ، لكن وعد يا أبي سأرفع رأسك عالياً بكل عزيمة وإصرار ،  
أنت الذي شرفني بحمل اسمه ومن بذل الغالي والنفيس في سبيل وصولي لدرجة علمية عالية ورحل  
قبل أن يرى ثمرة غرسه رحمك الله وأنا قبرك يا أغلى سند وأغلى أب رحل عن الدنيا. اهدي  
تخرجني إلى روحك الطاهرة، حققت امنيتك حبيبي وما خيبت ظنك وانت بقبرك رحمك الله بقدر  
شوقي إليك.

أبي الحنون باسل شعبان

أهدي نجاحي ، إلى صديقتي الأولى ، وحببتي دائماً ، فخري و سندي ، ملاكي الطاهر و  
رحمة الله عليّ ، إلى التي سقنتني من ذكائها ، إرادتها و لينها و قساوتها ، إلى التي ربنتني و  
سهرت لأجلي الليلي الطوال،

إلى العظيمة أمي التي أتساءل كيف أخرج الله من هذه الأرض الصلبة شخصاً ليّناً مثلها.

أمي القوية التي تمتد جذورها من قلبي و تسري في حنايا روحي ،

هي التي صنعتني و جعلتني أتحدى جميع الظروف رغم قساوتها ،

أُهديكِ نجاحي يا بدايتي و نهايتي ، يا دنياي و آخرتي ؛

أمِّي الحبيبة التي بفضلها بعد فضلِ الله صرتُ ما أنا عليه

و أنا لأجلها

جعلني الله كما تُحِبِّينَ و تَرْضَيْنَ و تَتَمَنَّينَ و جزاكِ عَنِّي كُلَّ خَيْرٍ

و أطالَ في عُمرِكَ و دُمتِ تاجاً على رأسي يا سيدتي ♡.

### أمي الحبيبة

الى الذي يمثل لي حاجة الماء لنفائه والقلب بصفائه والزهر لجماله والجبل لشموخه وإلى قوتي حين الضعف ومساندتي عند الحاجة إلى بركة العمر وأبي الثاني ....

### جدي الغالي المختار درويش علقم

إلى الحنونة صاحبة القلب الكبير أمي الثانية والحنان الثابت...

### جدتي الغالية

إلى الذي قال "الله" فيهم (سنشد عضدك بأخيك) إلى كتفي الثابت الذي لا يميل إلى سندي ومسندي فلذات القلب والروح وعقد اللؤلؤ الخاص بي إلى من شاركوني تفاصيل طفولتي وحياتي.

### أخوتي

إلى من أشد بهم أزري إلى من يفرحون بانتصاراتي رائحة أبي ....

### أعمامي

إلى صاحبات الروح الجميلة والقلب النقي و عطر أبي ادام الله عمرهن ....

### عماتي

إلى سيدات قلبي وريحانه، إلى الروح الحلوة و عطر الحياة و عطر أمي ....

## خالاتي

إلى أولئك الذين يفرحهم نجاحنا، ويحزنهم فشلنا إلى الأقرارب قلبًا ودمًا ووفاءً، فلکم جزيل الشکر  
ووافر الاحترام ....

## أقاربي الغاليين

إلى من تقف كلمات التعبير عاجزة أمام إخلاصهم في العطاء...

## خالي اللواء محمود علقم

أستاذي المهندس وسام ياغي

## الأستاذ فاروق خضر

إلى الطيبين الذين لم يغب ذكرهم عني أبداً إلى أساتذتي الأفاضل ومن تتلمذت عندهم وكانوا خير  
معلمين من اقتدي بهم دائماً...

## الأستاذ علي حسن

الآنسة منال حمد

## الآنسة أمل التجار

إلى رفيقات الخطوة الأولى والخطوة قبل الأخيرة إلى اللواتي تقاسمت معهن الضحكات وحكايات  
الطفولة وشنطة المدرسة وكتب الجامعة ...

## رفيقاتي الغاليات

إلى أصدقائي وزملائي في معهد هبة الدفعة الثانية (قانون الأعمال) الذين تقاسمت معهم أجمل  
الأوقات وتجاوزت معهم الصعاب ...

## أصدقائي الغاليين

إلى كل من قدّم لي دعماً ولو كان مجرد كلمة.. أنا ممتن

أهديكم بحثي هذا.....

## الشكر والتقدير

قال تعالى (ومن يشكر فإنما يشكر لنفسه) {لقمان: 12}

أود أن أعبر عن امتناني وتقديري للدكتور الفاضل: (ياسر كفا) على توجيهه ودعمه وإشرافه المتميز  
على هذه الدراسة

وعميد الكلية الدكتور طلال عبود على جهوده المبذولة

أعضاء لجنة المناقشة الكرام على منحهم الوقت لي وتفضلهم بقبول المناقشة على هذه الدراسة

أشكر دكاترتي في معهد هبة على ما قدّموه لي من علمٍ نافعٍ وفضيلةٍ حسنة

الأخوة والأخوات الزملاء الموظفين في معهد هبة وأخص بالذكر الأستاذة أمل علي لما ساعدتنا به  
بكل رحابة صدر

## الفهرس

3.....	الإطار التمهيدي	1
3.....	المقدمة	1.1
5.....	الدراسات السابقة	1.2
5.....	الدراسات العربية	1.2.1
8.....	الدراسات الأجنبية	1.2.2
8.....	مشكلة الدراسة	1.3
9.....	أهداف الدراسة	1.4
9.....	أهمية الدراسة	1.5
10.....	منهجية الدراسة	1.6
10.....	حدود الدراسة	1.7
11.....	الفصل الأول: الإطار النظري	2
11.....	المبحث الأول: النظام الضريبي	2.1
11.....	تعريف النظام الضريبي	2.1.1
11.....	مفهوم الضريبة:	2.1.2
14.....	أهمية الضرائب	2.1.3
14.....	خصائص الضرائب:	2.1.4
15.....	أنواع الضريبة	2.1.5
18.....	الإيرادات الضريبية	2.1.6

20.....	مبادئ الضريبة:	2.1.7
22.....	القواعد الأساسية للضريبة:	2.1.8
25.....	النظام الضريبي في سورية:	2.1.9
30.....	المبحث الثاني	2.2
30.....	التحول الرقمي	2.2.1
38.....	دور التحول الرقمي في مكافحة الفساد الإداري	2.2.2
39.....	الاستراتيجية الرقمية:	2.2.3
39.....	التحول الرقمي في سوريا	2.2.4
40.....	استراتيجية التحول الرقمي للخدمات الحكومية في الجمهورية العربية السورية	2.2.5
45.....	الفصل الثاني: الدراسة الميدانية	3
45.....	مجتمع وعينة الدراسة:	3.1
45.....	أداة الدراسة	3.2
45.....	التحليل الإحصائي للبيانات:	3.3
49.....	اختبار صدق واعتمادية أداة البحث:	3.4
49.....	اختبار الصدق الظاهري:	3.4.1
49.....	اختبار ثبات أداة الدراسة:	3.4.2
50.....	الإحصائيات الوصفية لمتغيرات ومحاور الدراسة:	3.4.3
58.....	الإجابة على مشكلة وتساؤلات الدراسة	3.4.4
63.....	نتائج الدراسة:	3.5
64.....	التوصيات	3.6
65.....	صعوبات الدراسة:	3.7
66.....	قائمة المراجع العربية	4
69.....	المراجع الأجنبية	5
42.....	تطبيق آليات جديدة للتحصيل الضريبي	5.1

## الملخص:

تهدف الدراسة إلى التعرف على تأثير العلاقة بين التحول الرقمي و النظام الضريبي وتأثير العلاقة بين الاستراتيجية الرقمية ومبادئ النظام الضريبي (الشفافية والعدالة والإفصاح والملائمة) من وجهة نظر العاملين في مجال الضرائب من موظفين بالهيئة العامة للضرائب والمحاسبين والمحامين بدمشق.

وتم قياس الأثر من خلال البرنامج الإحصائي SPSS باستخدام عدد من المقاييس الإحصائية الوصفية والاستدلالية والاختبارات التي تلائم فرضيات الدراسة وتخدم أهدافها، وتم توزيع الاستبيان إلكترونياً للعاملين في الهيئة العامة للضرائب والرسوم والمحاسبين والمحامين، وقد كان عدد الاستبيانات المستردة والصالحة للدراسة (73) استبانة وهي نسبة استجابة جيدة.

ونتيجة الدراسة الإحصائية تم التوصل إلى عدة نتائج أهمها أنها توجد للعدالة الضريبية دور هام وكبير في ظل التحول الرقمي وأيضاً دور هام للإفصاح الضريبي في ظل التحول الرقمي ودور هام للشفافية الضريبية في ظل التحول الرقمي ودور للملائمة الضريبية في ظل التحول الرقمي

وننتج عنها عدة توصيات منها ضرورة الاهتمام بتطوير بنية تحتية رقمية مرنة ودعمها من خلال تعزيز أمن المعلومات في المؤسسات السورية، إنشاء دورات تدريبية للكوادر البشرية العاملين في المؤسسات السورية وزيادة تثقيف المواطنين حول العمل في التحول الرقمي، إنشاء بطاقات إلكترونية زكية وربطها على الموبايل لإرسال كافة المعلومات إلى المكلف الضريبي لالتزامه بدفع الضرائب بالوقت المحدد.

## Abstract

The study aims to identify the impact of the relationship between digital transformation and the tax system and the impact of the relationship between the digital strategy and the principles of the tax system (transparency, fairness, disclosure and appropriateness) from the point of view of workers in the field of taxes including employees of the General Authority for Taxes, accountants and lawyers in Damascus.

The impact was measured through the SPSS statistical program using a number of descriptive and inferential statistical measures and tests that fit the study's hypotheses



and serve its objectives. The questionnaire was distributed electronically to employees of the General Authority for Taxes and Fees, accountants and lawyers.

The number of retrieved and valid questionnaires for the study was (73), which is a good response rate.

As a result of the statistical study, several results were reached, the most important of which is that tax justice has an important and significant role in light of the digital transformation, as well as an important role for tax disclosure in light of the digital transformation, an important role for tax transparency in light of the digital transformation, and a role for tax compliance in light of the digital transformation.

It resulted in several recommendations, including the need to pay attention to developing a flexible digital infrastructure and support it by enhancing information security in Syrian institutions, establishing training courses for human cadres working in Syrian institutions and increasing citizen education about working in digital transformation, creating electronic smart cards and linking them to the mobile phone to send all information To the taxpayer for his commitment to pay taxes on time.

## الكلمات المفتاحية

التهرب الضريبي -التحصيل الضريبي -الوعي الضريبي - المال العام – الرؤية الرقمية- الرقمنة  
\_الرؤية الرقمية

☒ **التهرب الضريبي:** يعد التهرب الضريبي من العوامل الرئيسة والمؤثرة في الحصيلة الضريبية، إذ يشير التهرب الضريبي إلى لجوء المكلفين لطرق التضليل والاحتيال للتخلص من الضريبية أو تخفيض مبلغها من خلال إنكار وجود الأوعية الضريبية أو عدم الإفصاح عنها بشكل دقيق.

☒ **التحصيل الضريبي:** هو مجموعة من العمليات والإجراءات التي تؤدي إلى نقل دين الضريبة من ذمة المكلف بالضريبة إلى الخزينة العمومية وفقاً للقواعد القانونية والضريبية المطبقة. التهرب الضريبي: هو قيام المكلف الخاضع للضريبة بعدم دفع الضرائب المستحقة للدولة والمترتبة على دخلة أو ثروته أو على أي واقعة أخرى مختلفة منشئة

للضريبة، أو تخفيض مبالغ هذه الضرائب، من خلال استعمال طرق وأساليب غير مشروعة بحكم القانون وتنطوي على الغش والخداع

☒ **الوعي الضريبي:** تتأثر الحصيلة الضريبية بدرجة الوعي الضريبي، إذ يكمن الوعي الضريبي لدى الأفراد في إدراكهم أهمية الإسهام في تحمل الأعباء العامة بدفع الالتزامات المترتبة عليهم تجاه الدولة الناجمة عن إنفاقها على الخدمات التي تؤديها ولتتمكنها من القيام بواجباتها

☒ **المال العام:** المقصود بالمال العام، هو الموارد المالية، التي تحصل عليها الإدارات العامة (الحكومية/ الرسمية) على جميع المستويات، وما يقابلها من نفقات عامه، تقوم بها تلك الإدارات

☒ **الرقمنة:** هي عملية تحويل الجوانب المادية في عمليات الأعمال وتدفقات العمل إلى جوانب رقمية. إن المقصود من تمثيل الأشياء غير الرقمية أو المادية في تنسيق رقمي هو أن يكون بإمكان نظام الكمبيوتر استخدام هذه المعلومات.

☒ **الرؤية الإلكترونية** خدمات حكومية رقمية فعالة ومتكاملة، تسهم في بناء مؤسسات أكثر شفافية، تحقق التميز في الأداء الحكومي، وتعزز الابتكار والمشاركة المجتمعية، من أجل تحقيق مجتمع رقمي مستدام

## 1 الإطار التمهيدي

### 1.1 المقدمة

في ظل التحولات التي يعيشها العالم اليوم من تطورات تكنولوجية هائلة خاصة في قطاع تكنولوجيا العالم والاتصال، أصبح التحول الرقمي ضرورة حتمية لكل البلدان وفي جميع القطاعات للتعايش مع عصر جديد من الرقمنة وخاصة في الدول النامية ولاسيما ما شهده العالم في السنوات الأخيرة من أزمات صحية وتبعاتها الاقتصادية والاجتماعية.

وقد عرف النظام الجبائي استجابة لمواكبة التطورات الحديثة من خلال التحول من نظام ضريبي تقليدي الى نظام ضريبي رقمي يعتمد على الوسائل التكنولوجية ويتمتع بالجودة العالية والكفاءة، حيث تم وضع استراتيجيات وقوانين تشريعية جديدة تحكم هذا القطاع والذي بدوره ساهم في فتح قنوات العائدات وتطوير وتحسين بيئة الأعمال والتي من شأنها جذب وتوجيه الاستثمارات الأجنبية والمحلية.

وفي جميع بلدان العالم، يُعد دفع الضرائب من بين أكثر تعاملات المواطنين مع الحكومة صعوبة واستهلاكاً للوقت، أما للحكومات فيُعد تعزيز الامتثال الضريبي وتحصيل الإيرادات الكافية أمراً ضرورياً لتمويل المنافع والخدمات العامة.

ويُعد هذا الأمر هو السبب في لجوء إدارات الضرائب إلى تنفيذ التحول الرقمي والعمل على ميكنة أنظمتها، ويمكن أن يؤدي اعتماد التكنولوجيا إلى إصلاحات ضريبية ناجحة ومستدامة، ويضمن فرض الضرائب المناسبة على الاقتصاد الرقمي، ويقلل من المعوقات التي تحول دون الامتثال.

إن التحول الرقمي يجعل الأمور أسهل على السلطات عن طريق تخفيف العبء الإداري، مما يمنح المسؤولين مزيداً من الوقت للتركيز على الأنشطة ذات القيمة الأعلى. وهو يتيح أيضاً للسلطات تبسيط الإجراءات وتقليل عبء الامتثال على دافعي الضرائب. وتظهر الأبحاث، على سبيل المثال، أن عملية التحول الرقمي في كوريا الجنوبية قد قللت تكاليف الامتثال بنسبة تصل إلى 19% في الفترة 2011-2016.

لضرائب مختلفة كثيراً في المستقبل.

بدلاً من تخزين كميات هائلة من بيانات دافعي الضرائب، سيتاح للإدارات إمكانية الوصول إلى الدفاتر المشفرة الموزعة التي تمكنها من رصد المعلومات عن الضرائب بسلاسة وبصورة آنية. ولهذا الأمر فائدة إضافية تتمثل في جعل إدارات الضرائب "أقل وضوحاً" للجمهور.

سيتراد دعم قرارات إدارات الضرائب وتعزيزها بواسطة الذكاء الاصطناعي. إلا أنه ستجرب مراقبة النظام عن كثب لاكتشاف الأخطاء.

ويمكن أن تصبح إدارات الضرائب مستودعات لمزيد من البيانات الحكومية. ومن شأن هذا الأمر أن يمنحها دوراً مركزياً في صياغة السياسات الاقتصادية، مما يمكن واضعي السياسات من مراجعة المعاملات التي تتم في الاقتصاد وإتاحة إمكانية التنبؤ على نحو أفضل.

ومن الممكن أن يصبح النظام الضريبي أكثر سهولة من حيث الاستخدام. وقد تشمل الخدمات الإقرارات الضريبية التي تستوفى مسبقاً، وتمكين دافعي الضرائب من الاطلاع على معلومات تقديم الإقرارات الخاصة بهم، ومشاركة البيانات مع البنوك لتسريع الموافقات على الائتمان، إلى جانب استفسارات الباحثين والمجتمعات المحلية عن الملفات الضريبية التي تراعي المحافظة على الخصوصية

ستعمل إدارات الضرائب على تبسيط التعامل بين دافعي الضرائب ومسؤولي الضرائب، على سبيل المثال عن طريق ربط أنظمة المحاسبة للشركات بالمنصات التي تتيحها إدارات الضرائب لتقديم الإقرارات الضريبية إلكترونياً وخدمات الدفع الإلكتروني.

## 1.2 الدراسات السابقة

### 1.2.1 الدراسات العربية

الدراسة الأولى: علاء الصبيحي (2022) بعنوان "دور التحول الرقمي في الحد من التهرب الضريبي"

هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية استخدام التحول الرقمي ودورها في الحد من التهرب الضريبي وبيان المزايا والتحديات المتوقع حدوثها عند استخدام هذه التقنية. تم تحليل ما ورد في أدبيات مهنة المحاسبة الضريبية ومراجعة الحسابات من كتابات وبحوث سابقة متعلقة بالموضوع، لمعرفة مدى إمكانية الاستفادة من تجارب الآخرين في ذات المجال، وكذلك معرفة المزايا والتحديات التي تواجه تطبيقات التحول الرقمي مع التأكيد على تطبيق معايير مهنية يمكن أن يعتمد عليها المستخدم في فحصه واختباره للبيانات التي يتم معالجتها في بيئة عمل الرقمنة، بقصد الحصول على درجة عالية من الموثوقية والمصادقية، لتعتمد من قبل متخذي القرارات وإعداد البيانات التي تبين مقدار الاستحقاق الضريبي ومطابقة المبالغ المحصلة مع المبالغ الواجبة التحصيل أياً

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- يعد التحول الرقمي وسيلة معاصرة للحد من التهرب الضريبي، والمخاطر المرتبطة في العمل عبر التعامل في بيئة الاعمال
- تسهم قدرة المستخدمين وكفاءتهم الوظيفية في استخدام الرقمنة إلى تعزيز الثقافة الضريبية لدى المكلفين، والمساهمة في تحقيق نوع من العدالة الضريبية.

الدراسة الثانية: د. سيدة أحمد أحمد حسن (2022) "التحول الرقمي للأنظمة المحاسبية وأثره على الإيرادات الضريبية":

هدفت الدراسة الى التعرف على أثر التحول الرقمي في الأنظمة المحاسبية عمى حجم الإيرادات الضريبية من وجهة نظر العاملين بمصلحة الضرائب بالقاهرة وقد أظهرت النتائج وجود تقييم مرتفع من قبل العاملين بمصلحة الضرائب بالقاهرة حول توافر التوجيهات لقضايا التحول الرقمي في الأنظمة المحاسبية داخل المصلحة، إذ بلغ مستوى تقييمهم للتحول الرقمي داخل الهيئة 86.6%، كما أظهرت النتائج أيضاً وجود تنامي مضطرد في حجم الإيرادات الضريبية ارتباطاً بهذا التحول ، إذ بلغ مستوى تقييم المستجيبين لإسهام التحول الرقمي في تعظيم الإيرادات الضريبية داخل المصلحة ما نسبته 89.6% وأخيراً فقد أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط إيجابية معنوية بين التحول الرقمي في الأنظمة المحاسبية داخل مصلحة الضرائب بالقاهرة وزيادة حجم الإيرادات الضريبية ، كما أشارت النتائج أيضاً

على وجود أثر معنوي للتحول الرقمي في زيادة الإيرادات الضريبية وقد انحصر هذا التأثير فيبعد التحول الرقمي في مجال العمليات بينما لم يكن للتحول الرقمي في مجال التقنيات والبيانات والموارد البشرية أثراً معنوياً في زيادة حجم الإيرادات الضريبية. وقد أوصت الدراسة بضرورة اهتمام إدارة مصلحة الضرائب بإتمام عملية التحول الرقمي وتطوير مستوياتها الراهنة داخل مصلحة الضرائب لما لها من أثر هام في الحد من التهرب الضريبي وتعزيز الإيرادات الضريبية داخل الدولة.

**الدراسة الثالثة: حسين سيد حسن عبد الباقي (2022) "أثر التحول الرقمي على الامتثال الضريبي في ظل أزمة كورونا العالمية":**

هدفت الدراسة إلى بيان أثر التحول الرقمي على الامتثال الضريبي في ظل أزمة كورونا العالمية ، وتوصل الباحث إلى أنه يوجد تأثير معنوي لمنظومة الإقرارات الإلكترونية على الامتثال الضريبي للممولين في مصلحة الضرائب المصرية ، ويوجد تأثير معنوي لمنظومة السداد الإلكتروني على الامتثال الضريبي للممولين في مصلحة الضرائب المصرية ، ويوجد تأثير معنوي لمنظومة الفواتير الإلكترونية على الامتثال الضريبي للممولين في مصلحة الضرائب المصرية ، وتوصلت النتائج إلى وجود علاقة طردية قوية بين التحول الرقمي ومستوى الامتثال الضريبي للممولين في مصلحة الضرائب المصرية ، وأنه يوجد تأثير إيجابي معنوي للتحول الرقمي على مستوى الامتثال الضريبي في ظل أزمة كورونا العالمية والتوسع في النظم الضريبية الإلكترونية ، لتحسين مستوى الامتثال الضريبي للممولين وضرورة تطوير النظم الضريبية الإلكترونية في ضوء المشكلات التي تواجه الممولين خلال استخدام هذا النظام .

**الدراسة الرابعة :** آلاء يامين(2019)" دور وطبيعة المعلومات الضريبية في الحفاظ على المال العام": هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور وطبيعة المعلومات الضريبية في الحفاظ على المال العام، حيث تمثلت مشكلة الدراسة من خلال الإجابة على السؤال الرئيس: ما هو دور وطبيعة المعلومات الضريبية في الحفاظ على المال العام؟، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن يتضح من خلال الدراسة أن هناك دور للمعلومات الضريبية في الحفاظ على المال العام خلال و أن هناك دور لمبدأ الشفافية في الحفاظ على المال العام و هناك دور لمبدأ العدالة في الحفاظ على المال العام وهناك دور لمبدأ الإفصاح في الحفاظ على المال العام وهناك دور لمبدأ الملائمة في الحفاظ على المال العام .

**الدراسة الخامسة: عبد الرزاق ساطور (2002): "دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تطوير الرقابة و التحصيل الضريبي"**

هدفت هذه الدراسة الى اختبار مدى مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تطوير كل من الرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي، كما توصلت الى النتائج التالية:

- مخطط عصرنة الإدارة الضريبية يعتمد بالدرجة الأولى على إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في جميع عملياتها بما فيها الرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي.
- اعتماد المركز الضريبي في الإجراءات والعمليات الضريبية على تكنولوجيا المعلومات والاتصال قلل من وقت المستغرق في عملية التحصيل الضريبي
- اعتماد الإدارة الضريبية على الانترنت في تسيير العمليات الجبائية جعل من تبادل المعطيات والمعلومات يسير بصورة إلكترونية سريعة وأنية بدل تبادل الاستثمارات الأمر الذي ساهم في تطوير عمليتي الرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي

**الدراسة السادسة: هبة عبد المنعم وصبري الفران (2020)"رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية":** هدفت هذه الدراسة الى استبيان أهم المجهودات التي بذلتها الدول العربية لتطبيق الرقمنة على مستوى النظام الضريبي وأهم المكاسب التي حققتها من التحول الرقمي، كما توصلت الى النتائج التالية:

- ساعدت الرقمنة على رفع كفاءة تحصيل الضرائب، وتمكين المكلفين من سداد المستحقات بسهولة، إضافة إلى زيادة مستويات دقة بيانات التحصيل الضريبي
- ساهمت رقمنة التحصيل الضريبي في دمج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي

– ساهمت رقمنة التحصيل الضريبي في زيادة مستويات العدالة الضريبية، ورضا المجتمع الضريبي

### 1.2.2 الدراسات الأجنبية

الدراسة الأولى: palda and Hanousek (2004) وكانت بعنوان: " "

**"The quality of government services is a civil duty to pay taxes in the Czech republics and the Soviets".**

تناولت هذه الدراسة نوعية الخدمات التي تقدمها الحكومة للمواطنين، ورغبة المواطنين في التهرب من دفع الضريبة، وشملت هذه الدراسة (1089) تشيكيا، و(501) سلوفاكي، وقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج من اهمها، أن المواطنين يتهربون من دفع الضريبة اذا هم اعتقدوا بانهم لا يحصلون على خدمات حكومية ممتازة.

الدراسة الثانية: de mello, newton oller, & et,al (2009)

**”, the implementation documents in brazil as tool to fight tax evasion**

هدفت هذه الدراسة إلى إيجاز المفاهيم ونموذج التشغيل وتطور تنفيذ مشاريع الضريبة الإلكترونية في البرازيل وإصدار نموذج الفاتورة الإلكترونية، وإرفاقها ببوليصة الشحن الإلكترونية، بالإضافة إلى التكامل والمراقبة على العمليات التجارية في الدولة مع عرض القيود الحالية لجعل هذا النظام فعال

### 1.3 مشكلة الدراسة

على ضوء ما سبق ذكره وعلى ضوء الدراسات السابقة في الضرائب وتقانة المعلومات وباعتبار الضرائب أحد أهم مصادر تمويل الإيرادات العامة للدولة، وفي ظل التحولات الرقمية في المجال الضريبي أصبح من الضروري استخدام أحدث التقنيات في عملية تحصيل الضريبة، وهنا تظهر فكرة الرقمنة وضرورة توافر الاحتياجات المادية والبرمجية إضافة إلى صعوبة توافر الخبرات الضرورية للتطبيق ومهارات المستخدمين لهذه الأنظمة الرقمية المتطورة.

ومن خلال سعي الدولة إلى التطوير والتحويل الرقمي لزيادة تحصيل الضرائب وهذا يعود من وجهة نظر الباحث إلى عدة عوامل عديدة من أهمها نستخلص مشكلة الدراسة بالأسئلة التالية وطرح السؤال الرئيسي التالي:

هل هناك علاقة بين اهداف الاستراتيجية الرقمية والنظام الضريبي

يتفرع عنه الاسئلة التالية:

- 1- هل هناك علاقة بين النظام الضريبي والشفافية في ظل التحول الرقمي
- 2- هل هناك علاقة بين النظام الضريبي والعدالة في ظل التحول الرقمي
- 3- هل هناك علاقة بين النظام الضريبي والإفصاح في ظل التحول الرقمي
- 4- هل هناك علاقة بين النظام الضريبي والملائمة في ظل التحول الرقمي

#### 1.4 أهداف الدراسة

بناءً على التساؤلات الواردة ضمن المشكلة في الدراسة تتلخص أهداف الدراسة فيما يلي:

1. التعرف على العلاقة بين النظام الضريبي والشفافية في ظل التحول الرقمي
2. التعرف على العلاقة بين النظام الضريبي والعدالة في ظل التحول الرقمي
3. التعرف على العلاقة بين النظام الضريبي والإفصاح في ظل التحول الرقمي
4. التعرف على العلاقة بين النظام الضريبي والملائمة في ظل التحول الرقمي

#### 1.5 أهمية الدراسة

- ❖ الأهمية النظرية: تتجلى الأهمية النظرية لهذا الدراسة من خلال توضيح وتبسيط وتطوير المفاهيم النظرية المتعلقة بمتغيرات الدراسة (التحول الرقمي والنظام الضريبي) وبالتالي فإن هذا الدراسة من الممكن أن يكون مرجعاً متواضعاً للباحثين السابقين.
- ❖ الأهمية العملية: تتجلى الأهمية العلمية لهذا الدراسة من خلال بيان يوضح نقاط القوة والضعف المتعلقة بالتحول الرقمي وبيان أثرها على نظام الضريبي



## 1.6 منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتبر بمثابة منظمة واسعة ومرنة تتضمن عدداً من المناهج والأساليب الفرعية مثل المسوح الاجتماعية والميدانية، كما أن هذا المنهج من أكثر المناهج استخداماً في دراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية ولأنه يناسب الظاهرة موضوع الدراسة حيث أن المنهج الوصفي التحليلي يركز على أساس تحديد ماهية الظاهرة وطبيعة العلاقات المتداخلة فيما بينها و الآثار المرتبطة ببعضها البعض وأسبابها واتجاهاتها وما إلى ذلك من جوانب تدور حول مشكلة أو ظاهرة معينة بهدف فهم مضمونها والتعرف على حقيقتها في أرض الواقع وفي هذه الدراسة تم استخدام هذا المنهج وبالاعتماد على أسلوب دراسة واستخدام معامل الانحدار لتحديد دور التحول الرقمي وأثره على النظام الضريبي .

## 1.7 حدود الدراسة

- ❖ الحدود المكانية: تم الاستبيان في الهيئة العامة للضرائب والرسوم في دمشق وفي حدود الأشخاص المعنيين في الضرائب مثل (المحامين والمحاسبين)
- ❖ الحدود الزمانية: تم إجراء هذه الدراسة في عام (2023)

## 2 الفصل الأول: الإطار النظري

### 2.1 المبحث الأول: النظام الضريبي

مقدمة

إن النظام الضريبي يتمثل في مجموعة الضرائب التي تفرضها الدولة بمختلف أنواعها، الضرائب المباشرة و الضرائب غير المباشرة، العامة و النوعية، حيث يعتبر من أهم الوسائل الفعالة التي تتبعها الدولة لتحقيق مختلف أهدافها الاقتصادية و السياسية، و لنجاح النظام الضريبي و بلوغ الأهداف المرجوة لابد من مواكبة التقدم التكنولوجي و رقمنة النظام الضريبي، و الذي يساهم في زيادة الإيرادات العامة للخزينة العمومية للدولة لما توفره الرقمنة من شفافية، و بالتالي فهي تقلل من التهرب الضريبي و الاحتيال الضريبي من خلال الكشف عنها عن طريق التكنولوجيا، الاتجاه نحو التحول الرقمي لها دور كبير في زيادة رضا دافعي الضرائب و تسهيل مختلف العمليات و الإجراءات بالنسبة لموظفي الضرائب و تحسين الخدمات.

#### 2.1.1 تعريف النظام الضريبي

هناك مفهومان للنظام الضريبي وهما المفهوم الواسع و المفهوم الضيق:

- النظام الضريبي بالمفهوم الضيق: عبارة عن مجموعة من القواعد و الأسس القانونية و الفنية التي تمكن من الاستقطاع الضريبي في مراحلها المتتالية من التشريع إلى الربط إلى التحصيل. (البطريق، 2001، صفحة 19)
- النظام الضريبي بالمفهوم الواسع: يعرف على أنه مجموعة العناصر الأيدولوجية و الاقتصادية و الفنية و التي يؤدي تراكمها إلى كيان ضريبي معين، ذلك الكيان الذي يمثل الواجهة للنظام و الذي تختلف ملامحه من مجتمع متقدم اقتصاديا عنه في مجتمع متخلف. (العشماوي ش.، 2007، صفحة 317)

#### 2.1.2 مفهوم الضريبة:

تعتبر الضرائب من أهم الإيرادات السيادية التي تعتمد عليها الدولة في إنجاز مهامها و وظائفها و تحقيق أهدافها الاقتصادية و الاجتماعية، ولقد تعددت المفاهيم الخاصة بالضرائب نتيجة للتطور التاريخي لدور الدولة و القرارات الاقتصادية التي مرت بها بالإضافة إلى ثقافة المجتمع و انتماء أبنائه له.

– وبالتالي يمكن تعريف الضريبة:

بأنها فريضة مالية إجبارية يساهم بها الفرد في نفقات المجتمع الذي يعيش فيه دون الحصول على مقابل مباشر يعود عليه. كما يمكن أن تعرف الضريبة بأنها مبلغ نقدي يستقطع من الشخص الطبيعي أو الاعتباري في المجتمع حيث يسدد للخرينة العامة للدولة جبراً مساهمة منه في النفقات والأعباء العامة بصفة نهائية دون الحصول على مقابل مباشر لسداد الضريبة. والضرائب بهذا المفهوم تختلف عن ما تحصله الدولة من أفراد المجتمع في شكل ثمن عام أو رسوم أو إتاوات.

**والثمن العام:** هو المقابل المادي الذي يدفعه المواطن في المجتمع نتيجة لاستغلاله أو استخدامه أحد منتجات أو خدمات الدولة، وبالتالي هي ترتبط باستخدام أو استغلال منتج أو خدمه تقدمها الدولة، ولا يوجد بها أي إجبار على سداد قيمتها، ويمكن للفرد أن يمتنع عن استخدام هذه الخدمة أو المنتج، وبالتالي لا يطالب بالسداد بخلاف الضرائب التي تتصف بصفة الإجبار فيها، كما أن المواطن لا يعود عليه أي نفع مباشر من سداد قيمة الضريبة، ولكن يعود على المواطن نفع مباشر من استخدام أو استغلال الخدمة أو المنتج الخاص بالدولة. يسدده الفرد إلى إحدى الهيئات أو الوزارات التابعة للدولة جبراً .

**أما الرسوم:** فهي مبلغ نقدي مقابل حصوله على منافع خاصة من هذه الهيئة أو الوزارة، وبالتالي فإن الرسم إذا كان يتصف بالإجبار في السداد للدولة إلا أنه مرتبط بخدمة ولتكن خدمة غير تجارية يحصل عليها الفرد ويسدد الرسم نتيجة لحصوله على هذه الخدمة، ومثال على ذلك هو أن يتقدم للسجل المدني التابع له للحصول على تحقيق شخصية ومقابل ذلك يسدد رسم الخدمة، ومن ذلك نجد أن الرسم يختلف عن الضريبة في النواحي التالية:

- يدفع الرسم مقابل حصول الفرد أو الشخصية الطبيعية أو الاعتبارية على خدمة خاصة لا يشاركه فيها أحد في حين أن الضريبة تسدد بدون مقابل خدمة معينة تختص بها الشخصية.
- يتم تقدير الرسم مع مراعاة تكلفة الخدمة المقدمة في حين تقدر الضريبة بحسب القدرة التكليفية للممول، بصرف النظر عن مقدار ما يحصل عليه من خدمات تقدمها الدولة لأفراد المجتمع.
- لا بد من فرض الضريبة بقانون من السلطة التشريعية في حين أنه يمكن تحديد قيمة الرسم أو بفرض هذا فرضه بناءً على قرارات السلطة التنفيذية، ولكن في حدود قوانين تسمح أصلاً الرسم وتترك بعد ذلك للقانون.

**أما الإتاوة:** فهي كما حددها القانون 91 لسنة 2005 قانون الضريبة على الدخل في المادة (1) بأنها المبالغ المدفوعة أيّاً كان نوعها مقابل استعمال أو الحق في استعمال حقوق النشر الخاصة

بعمل أدبي أو فن أو علمي، بما في ذلك أفلام السينما، وأي براءة اختراع أو علامة تجارية أو تصميم أو نموذج أو خلطة أو تركيب أو عملية سرية أو مقابل استعمال أو الحق في استعمال معدات صناعية أو تجارية أو علمية أو معلومات متعلقة بالخبرة الصناعية أو التجارية أو العلمية.

وهي بذلك مبالغ مالية تفرضها الدولة باعتبارها صاحبة السيادة على أراضيها ومياها داخل حدودها الإقليمية مقابل حصول دافع الإتاوة على منافع خاصة حصل عليها أو استغلاله لأراضي ومباني الدولة مثل منح حقوق الامتياز لإحدى الشركات لفترة زمنية معينة مقابل ما يحصل عليه من منافع عامة مثل حقوق الامتياز الممنوحة لشركات البترول للبحث والتنقيب أو لاستغلال المنافع أو المحاجر، كما أن هذه الإتاوة تفرض على أشخاص طبيعية مثل الإتاوات التي قد تفرضها الدولة على ملاك العقارات بنسبة مقدار المنافع الخاصة التي حصلوا عليها نتيجة للقيام ببعض الأشغال العامة.

إلى تشابه الإتاوة مع الضريبة من حيث الإلزام، فكل منها تجبر على سداد هذه القيمة نقداً للدولة، ولكن تختلف الإتاوة عن الضريبة فيما يلي:

- أ- أن فرض الإتاوة نتيجة لحصول الشخص (طبيعي - اعتباري) على منافع خاصة في حين أن الضريبة لا يحصل الممول على منافع خاصة به.
- ب- تقدر الإتاوة بقيمة المنافع التي حصل عليها الشخص في حين أن الضريبة تقدر بالقدرة التكلفة للممول.

يتضح لنا من خلال ذلك مدى الفرق بين مفهوم الضريبة والتمن العام والرسم والإتاوة،

كما أنه توجد عدة تعريفات أخرى للضريبة نذكر منها: "

- تعتبر الضريبة من أهم أدوات السياسة المالية والاقتصادية للدولة، لما توفره من إيرادات مالية للخزينة العمومية فضلاً على أنها تعتبر إحدى أهم الاستراتيجيات التي تتبناها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية وكذلك التنمية الشاملة على مختلف الأصعدة. (جهان، 2022، صفحة 9).
- الضريبة هي اقتطاع نقدي جبري تفرضه الدولة على المكلفين وفقاً لقدراتهم بطريقة نهائية وبالمقابل وذلك لتغطية الأعباء العامة وتحقيق أهداف الدولة المختلفة " (الحاج، 2009، صفحة 47).
- الضريبة هي فريضة إلزامية يلتزم المكلف بأدائها إلى الدولة تبعاً لمقدرته على الدفع بغض النظر عن المنافع التي تعود عليه من وراء الخدمات التي تؤديها السلطات العامة أو بعبارة

أخرى هي أسلوب قانوني لتوزيع الأعباء العامة سنوياً فيما بين الأفراد حسب طاقتهم." (الطلحة، 2015، صفحة 33)

– ومنه يمكنني القول أن "الضريبة هي فريضة إلزامية جبرية في شكل نقدي ذات طابع إجباري تفرضها الدولة دون مقابل لتحقيق الأهداف العامة".

#### هناك عدة أنواع مختلفة من الضرائب:

- الضرائب الشخصية: تدفع على الدخل المكتسب أو الفائدة المكتسبة.
- الضرائب العقارية: تدفع على الممتلكات المملوكة - سنوياً أو على الشراء / البيع.
- ضرائب الخدمة (ضريبة القيمة المضافة): المدفوعة على السلع والخدمات مثل السلع الاستهلاكية المعمرة.
- ضرائب تجارية: تدفع الشركات ضرائب على الأرباح.
- ضرائب الاستيراد / التصدير: تدفع على السلع المستوردة و / أو المصدرة.

#### 2.1.3 أهمية الضرائب

أ- تعتبر الضرائب جزءاً أساسياً من الحكومة الجيدة. يقول الأستاذ لوفنبرجير "Laufenberger" أن: "علم الضرائب يعتبر مرآة تنعكس عليه البيئة الاقتصادية للدولة، فكلما كان الاقتصاد ضعيفاً وبسيطاً كان النظام الجبائي بدائياً والعكس صحيح". (جعوان، 2002، صفحة 60).

- ب- زيادة الإيرادات للإنفاق العام، والتي يمكن استخدامها لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان الغذاء، الرعاية الصحية، التعليم، وتوفير خدمات عامة.
- ت- إعادة توزيع الدخل بين الفئات ذات الدخل المرتفع والمنخفض.
- ث- تغيير سلوك الأفراد والشركات من خلال الضرائب التي تشكل أو تمنع السلوكيات، على سبيل المثال ضرائب على الكحول والتبغ، ضرائب على التلوث البيئي.

#### 2.1.4 خصائص الضرائب:

نستعرض بعض خصائص الضرائب في النقاط التالية: (OECD, 2014, p. 20):

- الحياد: يجب أن تسعى الضرائب إلى أن تكون محايدة وعادلة بين أشكال الأنشطة التجارية ستساهم الضريبة المحايدة في الكفاءة من خلال ضمان تحقيق التخصيص الأمثل للموارد.

- الكفاءة: يجب التقليل من تكاليف الامتثال لتكاليف الأعمال والإدارة للحكومات قدر الإمكان
- اليقين والبساطة: يجب أن تكون القواعد الضريبية واضحة وبسيطة. يسهل نظام الضرائب البسيط على الأفراد والشركات فهم التزاماتهم واستحقاقاتهم.
- الفعالية والإنصاف: يجب أن تنتج الضرائب المبلغ المناسب للضريبة في الوقت المناسب، مع تجنب الازدواج الضريبي. كما يجب الحد من إمكانية التهرب الضريبي.
- المرونة: يجب أن تكون أنظمة الضرائب مرنة وديناميكية بما يكفي لضمان مواكبة التطورات التكنولوجية والتجارية. وهذا يعني أن السمات الهيكلية للنظام يجب أن تكون دائمة في سياق سياسة متغيرة، ولكنها مرنة وديناميكية بما يكفي للسماح للحكومات بالاستجابة على النحو المطلوب لمواكبة التطورات.

### 2.1.5 أنواع الضريبة

تتعدد أنواع الضريبة، ويمكن تحديد نوع الضريبة وفق أسس مختلفة منها: وعاء الضريبة أو نسبة الضريبة أو شخصية الممول أو طريقة التحصيل، ومن أبرز هذه الأسس أو التقسيمات نجد:

#### 1. أنواع الضرائب من حيث تحمل العبء: مباشرة وغير مباشرة.

أ- **الضرائب المباشرة:** تستقر الضريبة المباشرة على المكلف، ولا يستطيع نقل عبئها إلى مكلف آخر، فهي مرتبطة باسم شخص محدد يدفعها ويتحملها بصفة نهائية، وتفرض على المكلف حين حصوله على دخل أو رأس مال، يمكن بيان أمثلتها على النحو التالي:

-الضرائب على الدخل: (المولى، 1994، صفحة 7).

**ومن الممكن تقسيمها إلى قسمين رئيسيين:**

- **الضرائب العقارية:** وهي ضرائب مفروضة على الإيراد الناتج عن ملكية ثروة عقارية ولذا تسمى مجازاً الضرائب العقارية، ويمكن تقسيمها إلى **ضريبتين:**

(الأولى) الضريبة على الأراضي الزراعية، و (الثانية) الضريبة على المباني وتسري على الإيرادات الناتجة عن ملكية المباني ويتحملها المالك.

- **الضرائب على الإيرادات: ويمكن أن تشمل الضرائب التالية:**

- 1- الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة: وتسري على إيراد رأس المال المنقول كالفوائد التي تنتج عن السندات وأذون الخزانة والقروض والديون والودائع والتأمينات ... الخ
- 2- الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية: وتسري على الإيراد الناتج من العمل ورأس المال، والذي يتمثل في صافي أرباح المهن والمنشآت التجارية والصناعية أو تلك المتعلقة بالحرف.
- 3- الضريبة على أرباح المهن غير التجارية: وتسري على صافي أرباح المهن الحرة وغيرها من المهن غير التجارية التي يمارسها الشخص بصفة مستقلة ويكون العنصر الأساسي فيها العمل.
- 4- الضريبة على المرتبات: وتفرض على المرتبات وما في حكمها (دون المعاشات) التي تدفعها الحكومة وغيرها من الأشخاص الاعتباريين العامة إلى كل شخص مقيم أو غير مقيم داخل الدولة كما تسري على المرتبات وما في حكمها (دون المعاشات) التي تدفعها الجهات الأخرى من شركات ومنشآت وجمعيات وهيئات خاصة وأفراد إلى أي شخص مقيم داخل الدولة أو في خارجها ولكن عن خدمات أديت داخل الدولة
- 5- الضريبة العامة على الدخل: وهي ضريبة تكميلية للضرائب النوعية السابقة وتفرض على صافي الإيراد الكلي الذي يحصل عليه الأشخاص الطبيعيون الخاضعون لإحدى الضرائب النوعية السابقة بما في ذلك إيراد الأراضي الزراعية وإيراد العقارات المبنية
- 6- الضريبة على شركات الأموال: وتفرض على صافي الأرباح السنوية لشركات الأموال أيا كان الغرض منها.

- **الضرائب على الثروة: يمكن تقسيمها إلى:**

- 1- الضريبة على إجمالي التركة: وتفرض هذه الضريبة على صافي قيمة تركة المتوفى، والتي تشمل الأموال الثابتة والمنقولة والأموال الموصي بها والهبات، وكذلك سائر التصرفات للورثة خلال الخمس سنوات السابقة على الوفاة
- 2- الضريبة على نصيب الوارث: وقد تسمى رسم الأيلولة على التركات، وتفرض على صافي نصيب الوارث من التركة التي يتم تحديدها كما في الضريبة على إجمالي التركة

## مزاياء الضريبة المباشرة:

- ثبات حصيلتها: حيث أنها تفرض على عناصر تتمتع بالثبات النسبي، مرونتها: حيث بالإمكان زيادة حصيلة هذا النوع من الضرائب، كلما اقتضت الحاجة وذلك يرفع سعر الضريبة.
- عدالتها: وذلك من خلال توزيع الأعباء الضريبية وفقا لمقدرة المكافين على الدفع وخاصة إذا تم تطبيق التصاعدية.
- قلة تكاليف جبايتها: حيث أنها تفرض على عناصر يسهل حصرها، فلا تحتاج إلى وقت وجهد كبيرين للوصول إليها، إشعار المواطنين بواجبهم: حيث يتحدد شروط دفعها ومواعيده بما يتفق وظروف الممولين.

## عيوب الضريبة المباشرة:

- بطء حصيلتها ومرور فترة بين استحقاق الضريبة وتوريدها للخزانة، يمكن التهرب من الضرائب المباشرة بشكل أكبر لأن بعض هذه الضرائب تعتمد على التقييم الذاتي
- ب. الضرائب غير المباشرة:

تقع الضرائب غير المباشرة في معظم الأحيان على عناصر الاستهلاك أو الخدمات المؤداة، وبالتالي يتم تسديدها بطريقة غير مباشرة، من طرف مستهلك هذه الأشياء أو المستفيد من الخدمات الخاضعة للضريبة.

وهي ضريبة يدفعها مكلف ثم ينقل عبئها إلى شخص آخر هو المستهلك أو متلقي الخدمة، وتفرض على واقعة معينة دون إمكان تحديد المكلف، كما أنها تفرض عند استعمال الثروة، ومن الممكن أن تتخذ شكل الضريبة أو الرسم ومنها: (ضريبة الإنتاج، الضرائب الجمركية ضرائب الاستهلاك).

وتعد ضريبة المبيعات والضريبة على القيمة المضافة من أهم الضرائب غير المباشرة، وتم تطبيقها بأكثر من مائة دولة وبأشكال مختلفة، وتشكل هذه الضريبة في فرنسا ما يزيد عن 20% من إجمالي الموارد الضريبية كما أنها طبقت في العديد من الدول النامية ضمن سياسة الإصلاح الاقتصادي ومن بين هذه الدول: لبنان، مصر، المغرب، تونس، ويمكن بيان بعض أمثلتها على النحو التالي:

- الضرائب الجمركية: بشكل رئيسي على الواردات.



- الضريبة العامة على المبيعات: وتعد أحد صور الضرائب على الاستهلاك، وتفرض على السلع المصنعة محليا والمستوردة إلا ما استثنى منها بنص خاص وفقا لقانون كل دولة، كما تفرض على الخدمات التي يحددها قانون كل دولة، و يبلغ سعر الضريبة بصفة عامة نسبة مئوية من قيمة السلعة و يختلف تحديد هذه النسبة من سلعة لأخرى و من دولة لأخرى.
- ضريبة القيمة المضافة: وتعد الصورة الأكثر تطورا أو شراسة من ضريبة المبيعات.
- ضرائب الدمغة: وتفرض على المحررات والعقود والأوراق والمطبوعات والسجلات، و تمتد هذه الضريبة أيضا لتشمل غير ذلك من العمليات كالمرهانات و اليانصيب و الموازين و الدرجات و استهلاك الكهرباء و الغاز، بعض الرسوم الأخرى مثل: رسوم السيارات، رسوم التسجيل، رسوم الملاهي ... الخ. (المولى، 1994، صفحة 8)

#### مزاي الضريبة غير المباشرة:

- مرونتها وارتفاع حصيلتها: لاتساع نطاقها إذ تشمل الإنتاج، الاستهلاك، المبيعات كما يساهم المواطنين في أدائها بسهولة دون أن يشعروا بها.
- سرعة تحصيلها وتدفعها المستمر خلال السنة المتعلقة بها، حيث يتم حساب الإنفاق المتداول سنة بسنة.

#### عيوب الضريبة غير المباشرة (العجل، 2017، صفحة 280).

- عدم عدالتها: حيث يقع عبء الضرائب غير المباشرة بشكل أكبر على ذوي الدخل الصغيرة منه على ذوي الدخل المرتفعة، حيث يخصص الفقراء نسبة أكبر من دخلهم لاستهلاك، كما أن الضرائب غير المباشرة وبسبب الانحيازات الاجتماعية لمقرريها تركز على السلع الأساسية.
- ارتفاع تكاليف جبايتها: تحتاج الضرائب غير مباشرة في جبايتها إلى إجراءات تقدير ومراقبة ونفقات تحصيل.

#### 2.1.6 الإيرادات الضريبية:

تعتبر الإيرادات الضريبية أحد أهم مصادر الإيرادات العامة للدولة، إذ تعرف الضرائب بأنها " اقتطاع جبري تجريه الدولة على موارد الوحدات الاقتصادية المختلفة بقصد تغطية الأعباء العامة، وتوزيع هذه الأعباء بين الوحدات المذكورة طبقا لمقدرتها التكاليفية ". (الشلة، 2005،

(صفحة 14)

ويشير مفهوم الإيرادات إلى المبالغ التي تحصلها الدولة من كافة الوزارات والدوائر والمؤسسات المحمية التابعة للدولة وتشمل الإيرادات الضريبية السيادية ويقصد بها الإيرادات التي تحصلها الدولة بما لها من سيادة على الأفراد وعلى الشركات العامة والخاصة وعلى البيانات الاقتصادية وغيرها وتمثلها كل من ضريبة الدخل وضريبة المبيعات والضرائب الأخرى.050 (خالد، 2015، صفحة 150) ، وتعتبر هذه الإيرادات هدفاً تسعى إليه الإدارة الضريبية من خلال سياستها الضريبية لجباية الأموال للمكلفين الخاضعين للضريبة سواء أكانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين من أجل تزويد الخزينة العامة للدولة بالأموال اللازمة من أجل تنفيذ المشاريع العامة التي تخدم المجتمع وتحقق لو الرفاهية في المجالات كافة، إذ تقوم الإدارة الضريبية بتحصيل الضريبة، والتي يعنى بها مجموعة الأنشطة التي تضطلع بها الإدارة الضريبية في سبيل وضع القوانين والأنظمة الضريبية موضع التنفيذ وبالتالي جمع المتحصلات الضريبية وتأمينها إلى الخزينة العامة (عبيد، 2017، صفحة 176).

#### ← من خلال العرض السابق نرى إن:

الإيرادات الضريبية ما هي الا حصيله المبالغ التي تحصلها الدولة والمرتبطة بالأنشطة الاقتصادية المتنوعة الممارسة التي تسهم في تمويل الإنفاق العام لتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية بين مختلف الشرائح المجتمعية.

#### 2.1.6.1 أهمية الإيرادات الضريبية

تتبع أهمية الإيرادات الضريبية في كونها تشكل الأساس الأهم ضمن مكونات الموازنة العامة للدولة هذا بالإضافة إلى مساهمتها في تحقيق مجموعة من الجوانب التي تشمل ما يلي: (حمد، 2021، صفحة 37).

- تعد الضرائب أحد مصادر التمويل الأساسية للخزانة العامة للدولة وتشكل الجزء الأهم والأكبر والأكثر استقراراً وأماناً من بين مصادر الإيرادات الأخرى.
- تعتبر الإيرادات الضريبية أحد أهم أدوات السياسة المستخدمة في توجيه النشاط الاقتصادي والتأثير فيه.
- تعتبر الإيرادات الضريبية أساساً رئيسياً لتمويل النفقات العامة وتحقيق العدالة وتوزيع الدخل بين أفراد المجتمع وتوجيه الاقتصاد والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

#### 2.1.6.2 أهداف الضريبة:

للضريبة عدة أهداف للضريبة يمكن إجمالها بما يلي:

- (1) الهدف المالي: يعتبر الهدف التقليدي للضرائب لتغطية نفقات الدولة ويتمثل في ردف الميزانية بالأموال اللازمة.
- (2) أهداف اقتصادية: من خلال تحقيق توازن اقتصادي بين الإيرادات والنفقات، وإعادة توزيع الدخل. وتقوم الدول الرأسمالية بتخفيض الضرائب أثناء فترة الانكماش لزيادة الإنفاق وزيادتها في فترة التضخم من أجل امتصاص القوى الشرائية.
- (3) أهداف اجتماعية: تعمل الضريبة على تحقيق التضامن الاجتماعي وتقليل الفوارق بين طبقات المجتمع بحيث انها تستخدم في تطوير بعض الأنشطة الاجتماعية كإعفاء بعض الهيئات والجمعيات التي تقدم خدمات اجتماعية دينية أو أسرية من الضرائب، ومساهمتها في المحافظة على الصحة العامة بفرض ضرائب منخفضة السعر على سلع الاستهلاك الضرورية مثل الخبز، وفرض ضرائب مرتفعة السعر على بعض السلع الضارة بالصحة مثل المشروبات الكحولية والسجائر.
- (4) أهداف سياسية: تهدف الضريبة إلى تأكيد سيادة الدولة على أراضيها حيث أنها تستخدم كأداة من أدوات السياسة الخارجية، ومثال ذلك استخدام الرسوم الجمركية لتسهيل التجارة مع بعض الدول أو للحد منها، وهذا عن طريق تخفيض رسوم الواردات من هذه الدول، أو رفعها في حالة الرغبة من الحد من التجارة معها (مصطفى ر.، 2011).

### 2.1.7 مبادئ الضريبة:

يقصد بها تلك القواعد الأساسية التي يستحسن أن يسترشد بها المشرع المالي عند سنه للتشريع الضريبي وإعداده من طرف السلطة المختصة، وكل ذلك من أجل التوفيق بين مصلحة الخزينة العامة والممول معاً، ويعتبر فكر آدم سميث من بين الذين حددوا المعايير والقواعد الأساسية للضريبة في كتابه ثروة الأمم " أخذاً بعين الاعتبار مصلحة الدولة وحق الأفراد في تبرير وعدالة فرض الضريبة وتتمثل هذه القواعد فيما يلي:

أ- **مبدأ العدالة:** لقد وضعت هذه القاعدة قيد العمل للقضاء على الامتيازات التي كانت سائدة في الأنظمة السياسية القديمة أين كانت بعض الطبقات الخاصة معفاة من دفع الضرائب، ويقصد بالعدالة ذلك النظام الذي يوزع الأعباء المالية للضرائب بعدالة بين أفراد المجتمع أي مساهمة الأفراد في النفقات العامة دون تمييز، وبمعنى آخر أن تكون مساهماتهم متناسبة مع مداخيلهم باستثناء أصحاب المداخيل الضعيفة.

وحسب " آدم سميث " يجب أن يشارك رعايا الدولة في نفقات الحكومة كل بحسب الإمكان تبعا لمقدرتهم أي نسبة دخل كل منهم الذي يتمتع به في حماية الدولة، وحديث آدم سميث على مبدأ

المساواة في القدرة يعني تكون الضرائب محققة للمساواة بين الناس في القدرة على أداء الضريبة وهو يعتبر معياراً أقرب إلى العدالة من غيره. (حسين، 2006، صفحة 44).

والمساواة تتركز على كيفية الحساب وتحمل العبء الضريبي من طرف المكلف، ونلاحظ نتيجة تطور الفكر المالي التخلي عن النظام الذي كان سائداً من قبل، وخاصة في تحديد العبء الضريبي والمتمثل في الضريبة النسبية والتي يبقى معدلها ثابتاً مهما تغير الدخل، وظهرت فكرة تصاعدية الضريبة، ورغم هذا التطور في الفكر المالي تبقى عدالة الضريبة نسبية.

ب- مبدأ اليقين: ويعني هذا المبدأ أن تكون الضريبة الملزم بدفعها المكلف محدودة على سبيل اليقين ودون غموض أو اجتهاد شخصي، بحيث يكون ميعاد دفع الضريبة وطريق الدفع والمبلغ الواجب دفعه واضحاً ومعلومًا للمكلف، والهدف من ذلك حماية المكلف من التعسف، ويتطلب هذا المبدأ وضع تشريعات قانونية تتميز بالاستقرار النسبي والوضوح في النصوص التشريعية (خساونة م.، 2014، صفحة 92).

ت- مبدأ الملائمة في التحصيل: تقتضي القاعدة بأن يكون موعد دفع الضريبة مناسباً للظروف المالية والمعيشية للمكلف والتخفيف قدر المستطاع من وقع ثقلها وتحصل عند حصول المكلف على دخله أو بعده بقليل. (عواضة، 1995، صفحة 350)

ويتعلق هذا المعيار بميعاد التحصيل وطريقته وإجراءاته أي أن التحصيل يكون مع معاد تحقيق الإيراد الفعلي، فال يجب أن يطالب الفرد بدفع الضريبة إلا بعد حصوله على الثروة أو الدخل الخاضع لها.

د \_ **الاقتصاد في نفقة التحصيل:** ويقصد بهذه القاعدة أن يتم تحصيل الضريبة بأسهل طرق التي لا تكلف إدارة الضرائب مبالغ كبيرة، خاصة إذا سادت إجراءات وتدابير إدارية في غاية التعقيد، مما يكلف الدولة نفقات قد تتجاوز حصيلتها ذاتها، فيجب الاقتصاد في تكاليف جباية الضرائب بعيداً عن الإسراف والمبالغة في نفقات التحصيل الضريبي.

يجب أن تحصل كل ضريبة بطريقة تجعل أقل حجم ممكن من النقود يخرج من أيادي الشعب مقارنة بما يجب أن يرد إلى الخزينة العمومية. (محززي، 2008، صفحة 24).

ولا تنزع من الممول إلا أقل ما يمكن فوق ما يدخل خزانة الدولة، ولما كان جلب الأموال اللازمة لتغطية نفقات الحكومة عن طريق الضرائب يجب ألا تذهب إلى تغطية نفقة الجهاز الإداري المكلف بتحصيل الضرائب وال يجب أن يكون هناك تبديد الأموال. ولتفادي هذه السلبيات وتكاليف الإدارة

المكلفة بفرض الضريبة يجب استعمال التقنيات الحديثة كالإعلام الآلي، تعيين موظفين أكفاء واستعمال الأساليب العلمية الحديثة وذلك لربح الوقت.

وجد مجموعة من المبادئ أو القواعد التي ينبغي أن تحكم التنظيم الضريبي، أي أن يأخذ المشرع إذا ما أراد أن يصبح النظام الضريبي منظماً سليماً وصالحاً يحاول أن يوفق بين مصلحة الجماعة ومصلحة الفرد أي بين الحصيلة اللازمة لأداء الدولة لخدماتها والعدالة اللازمة لتحقيق نوعاً من المساواة بين المكلفين.

### 2.1.8 القواعد الأساسية للضريبة:

يعتبر آدم سميث أول من حاول عام 1776 وضع القواعد الأساسية التي ينبغي أن يقوم عليها النظام الضريبي وذلك في مؤلفه المشهور (ثروة الأمم Wealth of nation) وهذه القواعد هي:

◀ **الشفافية:** تعرف هيئة الامم المتحدة الشفافية بأنها حرية تدفق المعلومات، أي توفير المعلومات والعمل بطريقة منفتحة تسمح لأصحاب الشأن بالحصول على المعلومات الضرورية للحفاظ على مصالحهم واتخاذ القرارات المناسبة، واكتشاف الأخطاء. ويقصد بالشفافية مبدأ خلق بيئة تكون فيها المعلومات المتعلقة بظروف دوائر الضريبة وقراراتها و أعمالها الحالية متاحة ومنظورة ومفهومة، وتوفير المعلومات وجعل القرارات المتصلة بالسياسة المتعلقة بالموظفين والمكلفين معلومة، من خلال النشر في الوقت المناسب، والانفتاح لكل الأطراف ذوي العلاقة وبخاصة وزارة المالية والمكلفين وهيئة الرقابة والتفتيش (حماد، 2005، صفحة 9)

### والنظام الضريبي الشفاف هو النظام الذي يتيح للمكلف الضريبي ما يلي:

1. يمكن للمكلف الضريبي حساب التزاماته الضريبية بسهولة: أي ان يكون المكلف الضريبي على تحديد نسبة الضريبة وتحديد قاعدته الضريبية، نسبة الضريبة الهامشية، قادرا والتزاماته الضريبة للحكومة.
2. يدرك المكلف الضريبي الغاية من القوانين الضريبة: بحيث يمكن للمكلف النظر الى صيغة الضريبة او جداول النسب الضريبية وفهم تفكير المشرعين، على سبيل المثال: يمكن للمكلفين ان يكونوا قادرين على فهم الغاية وراء جداول نسب الضريبة التصاعدي.
3. إدراك المكلف الضريبي مدى الالتزام من قبل الآخرين: أي أن يستطيع المكلفين تحديد المدى الذي تفرض فيه القوانين الضريبية، وبالتالي معرفة مدى التزام المنافسين والأصدقاء بدفع التزاماتهم الضريبية.

4. يخفض من تكاليف الالتزام المباشرة وغير المباشرة لكل من المكلف والادارة الضريبية
5. يخفض من نسب التهرب الضريبي، كمل يقلل الحافز لاستعمال التقنيات غير المشروعة للتهرب من الضريبة (العشماوي ع، 2007، صفحة 317).
6. يزيد من الكفاءة الاقتصادية للنظام الضريبي بحيث يساعد المكلف الضريبي في اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بنوع الاستثمار بالاعتماد على النظام الضريبي، مما يزيد من التنمية الاقتصادية.

### في حين أن غياب الشفافية عن النظام الضريبي يؤدي الى:

1. غياب العدالة عن النظام الضريبي.
2. يضعف قدرة الحكومة على ادارة النظام الضريبي بشكل فعال.
3. يزيد من فرص التهرب الضريبي المشروع وتقنيات التهرب الضريبي غير المشروعة .
4. احباط المكلفين الضريبيين والمستشارين الضريبيين عندما يحاولون تخطيط الصفقات ويلتزمون بالقانون الضريبي .
5. تضليل غير مقصود في القوائم المالية تأثير السلبي على الكفاءة الاقتصادية بحيث يعرقل قرارات المكلفين ويعيق التنمية الاقتصادية.
6. زيادة تكاليف الالتزام على كل من المكلفين، المستشارين الضريبيين، والادارة الضريبية.
7. زيادة تكاليف الالتزام على كل من المكلفين، المستشارين الضريبيين، والادارة الضريبية، كما تؤثر الشفافية على كل من يتعامل مع النظام الضريبي (خصاونة ج، 2000).

◀ **العدالة:** أن يلتزم كل فرد من أفراد المجتمع بدفع حصته من الضريبة حسب مقدرته التكاليفية، على أن تتحدد هذه المقدره بشكل عادل، بحيث يساهم في تحمل 39 الأعباء العامة حتى تتمكن الدولة من القيام بواجبها، وقد ذهب آدم سميث الى انه يجب أن يساهم رعايا الدولة في النفقات الحكومية وفقاً لمقدرتهم النسبية بقدر الإمكان، أي نسبة الدخل الذي يتمتع به كل منهم في حماية الدولة، وبحسب رأيه فإن الضريبة النسبية هي التي تحقق العدالة الضريبية، بينما اتجه الكتاب في العصر الحديث الى رأي معارض لأدم سميث واعتبروا ان الضريبة التصاعدية أكثر تحقيقاً للعدالة، كما ان مبدأ العدالة يجب ان يكون متبعاً في قواعد المحاسبة الضريبية أيضاً وبالنسبة للمشرع الضريبي فإن مبدأ العدالة يتضمن متطلب عام بأن يكون العبء الضريبي موزع بشكل عادل قدر الامكان، حيث أن إحدى الأسباب الأكثر شيوعاً لعدم الالتزام بدفع الضريبة هو إدراك ان المكلف

لا يعامل بعدالة، وهذا يحدث عندما يستخدم النظام الضريبي لإنجاز أهداف أخرى غير زيادة الحصيلة الضريبية مثل الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، مثل استثناء بعض أنواع الصناعات من الضرائب، فعلى سبيل المثال قد يقرر النظام الضريبي ان الصناعات التي يكون للاستثمار الأجنبي نسبة أكثر من 30% منها يجب ان تعفى من الضرائب، نتيجة لذلك أنواع الصناعات الأخرى التي لم تعفى بشكل مماثل سيثعرون ان الأعضاء المعفون منحوا امتياز تنافسي غير عادل .

كما أن فكرة العدالة بمفهومها الحديث تقتضي إعفاء أصحاب الدخل المنخفضة من أداء الضريبة بالنسبة لحد الكفاف أي الحد الأدنى اللازم للمعيشة وكذلك ضرورة مراعاة الأعباء العائلية بما يتناسب ومستوى المعيشة في المجتمع. كما تتطلب العدالة اختلاف أسعار الضرائب تبعاً لنوع الدخل المفروضة عليه وهل هو ناتج من العمل أو عن رأس المال أو عنهما. (هاني، 2017)

واختصار يمكننا القول إن قاعدة العدالة أو المساواة تتضمن مبدئين هما:

العمومية: ويقصد بها خضوع جميع الأشخاص والأموال للضريبة.

العدالة: ضرورة مراعاة المقدرة المالية للمكلف عند فرض الضريبة.

أيضاً كما جاءت على أنها هي الإنصاف بتوزيع الأعباء الضريبية على السكان؛ بحيث يترتب على كل فرد نسبة من الضريبة العامة، والتي يتم اقتطاعها بعدالة وهي مساهمة ماليةً مترتبةً على الأشخاص الذين يعيشون في مجتمعٍ ما، والهدف منها توزيع النفقات المالية العامة بصورة عادلة (يامين، 2019، صفحة 18)

← **الإفصاح:** يجب أن تكون الضريبة المفروضة واضحة ومحددة ومؤكدة في جميع جوانبها من حيث تعريف الدخل الخاضع وغير الخاضع والمعفي، والمعدلات الضريبية وتواريخ إجراءات استحقاقها وتواريخ الدفع والإعفاءات والتنزيلات من الدخل والعقوبات والغرامات وإجراءات التقسيط أو التأجيل وتتطلب هذه القاعدة ضرورة نشر القوانين وإبلاغها للمكلفين، وضرورة وجود استقرار في القوانين واللوائح والأنظمة، وضرورة وضوحها لموظفي الضريبة (يامين، 2019)

أيضاً القيام بتقديم البيانات والتقارير المالية المتعلقة بالضريبة من المكلفين دون اي لبس او غموض او تأخير لما لذلك من اهمية في عملية التقدير وسرعة في اتخاذ القرار وفاعلية في الرقابة (يامين، 2019)

◀ **الملائمة:** وكما جاءت على أنها الملائمة: أي ضرورة وجود ملائمة في إجراءات فرض الضريبة وتحصيلها وامكانية تقسيطها أو تأجيلها، وتثار هذه القاعدة في الضرائب على الدخل بسبب الاحتكاك المباشر مع المكلف، بينما تختفي مثل هذه الأمور في حالة الضرائب غير المباشرة كالجمارك وضريبة المبيعات.... الخ ولغرض تحقيق الملائمة في التحصيل فرضت الضريبة على المنبع (الحجز عند المنبع)، ونظام السلف المقدمة حيث تتوفر الأموال لدى المكلف (يامين، 2019).

## 2.1.9 النظام الضريبي في سورية:

### 2.1.9.1 تطور النظام الضريبي في سورية:

يتضمن النظام الضريبي السوري مجموعة من الضرائب المباشرة والرسوم والضرائب غير المباشرة التي تعود في أكثرها لفترات قديمة صدرت بموجب قوانين ومراسيم يفصل بينها أبعاد زمنية طويلة، لدرجة أننا نلاحظ تداخل القديم مع الحديث والماضي مع الحاضر ويساعد هذا التداخل في عالم المال على زيادة حجم الحصيلة، لكن تعدد الإجراءات وظهور تفسيرات متعددة أدى ويؤدي إلى تراجع حجم الحصيلة الضريبية مقارنة مع الدخل القومي، وقد مر النظام الضريبي السوري بمراحل متعددة أهمها:

### المرحلة الأولى:

بدأت هذه المرحلة منذ عام 1940 وانتهت عام 1949 وتميزت هذه المرحلة بوجود قوانين فرنسية وقوانين عثمانية تعمل إلى جانب بعضها البعض، وانتهت هذه المرحلة بالانفصال النقدي بين سورية ولبنان وبداية الانفصال الاقتصادي.

### المرحلة الثانية:

بدأت هذه المرحلة عام 1949 وانتهت عام 1963 وقد تميزت هذه المرحلة بصدر قانون رقم 85 لعام 1949 الذي حدد مصادر الدخل والضرائب المفروضة عليه وبشكل علمي وواقعي، وصدر المرسوم رقم 101 لعام 1952 القاضي بتنظيم ضريبة الشركات والرسوم المفروضة على الهبات والإعانات.

### المرحلة الثالثة:

وقد بدأت هذه المرحلة منذ عام 1963 وانتهت عام 1985 وأهم ما يميز هذه المرحلة القانون المالي الأساسي للدولة رقم 96 لعام 1967، الذي تمت بموجبه عدة إجراءات مالية كان من أهمها توحيد الموازنة العامة للدولة وتوحيد أصول الصرف والبداية بموجب تعليمات محددة، كما تم تعديل قانون



ضريبة الدخل للشركات العامة، حيث جعلها القانون شخصية تجارية أو صناعية يتوجب عليها دفع الضرائب للدولة مثل القطاع الخاص.

#### المرحلة الرابعة:

بدأت عام 1985 وانتهت عام 2000 وأهم سمات هذه المرحلة حدوث الإعفاءات الضريبية للمستثمرين وهي:

- المرسوم التشريعي رقم 10 ل عام 1986 القاضي بإحداث الشركات الزراعية المشتركة ومنحها إعفاءات ضريبية لمدة سبع سنوات.
- القرار رقم 186 لعام 1985 الصادر عن المجلس السياحي الأعلى والقاضي بإعفاء المنشأة السياحية من ضرائب الدخل لمدة خمس سنوات ومن 50% من ضرائب الدخل طيلة حياة المشروع.
- القانون رقم 19 لعام 1990 (قانون المغتربين) القاضي بمنح إعفاءات جمركية متعددة للسوريين المغتربين الذين يرغبون العودة وإقامة مشروعات استثمارية داخل سورية.
- قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991 القاضي بمنح إعفاءات ضريبية للمستثمرين لمدة خمس سنوات وإعفاء كامل من الرسوم الجمركية عند تأسيس المشروع.
- القانون رقم 20 لعام 1991 القاضي بتخفيض الشرائح التصاعدية من 92% على الدخل بما فيها رسوم الإدارة المحلية بهدف تشجيع الاستثمار الأجنبي.

عدة قرارات لتخفيض الرسوم الجمركية على المواد الأولية والصناعة المستوردة.

المرسوم رقم 7 لعام 2000 القاضي بتعديل القانون رقم 10 لعام 1991 بزيادة الإعفاءات الضريبية لمشاريع الاستثمار، وتخفيض ضريبة الدخل للشركات المساهمة من 32% إلى 25% ، ولقد تميزت هذه المرحلة بالانفتاح الاقتصادي ورغبة الحكومة في إجراء إصلاحات اقتصادية وتشجيع الاستثمار المحلي والعربي والأجنبي، وصدور هذه القوانين والمراسيم والقرارات بهدف تشجيع الاستثمار من جهة وزيادة الإنتاج والدخل من جهة أخرى، وقد شكلت عبئاً على موازنة الدولة لأنها ساهمت في زيادة الإعفاءات بحيث أن 60% من الدخل أصبح معفياً من الضرائب مما دفع الحكومة للاعتماد على القروض الخارجية والإصدار النقدي في تمويل مشاريعها العامة وأدى ذلك لزيادة معدلات التضخم حيث وصلت ما بين 40%-30% في سنوات التسعينات وازدادت مديونية الدولة للعالم الخارجي. (كنعان، النظام النقدي والمصرفي السوري ، 1999، صفحة 244)

وإذا قارنا بين الأهداف المتوخاة من الإعفاءات الضريبية والمتحقق فعال فإننا نستطيع القول بأن الأهداف لم تتحقق ولم تدخل الاستثمارات إلى سورية ووصل الاقتصاد إلى حالة ركود. (كنعان، المالية العامة والإصلاح المالي سورية ، 2003، الصفحات 16-19)

### المرحلة الخامسة: 2000-2006

لقد أكدت النظرية الاقتصادية الكلية على ضرورة تلاؤم النظام الضريبي مع الواقع الضريبي للاقتصاد، ولقد طورت الحكومة السورية بعض بنود التشريع الضريبي حيث يمكننا إيجاز بعض ما تم من تعديلات التشريع المالي والضريبي:

- القانون 24 لعام: 2003 وقد تضمن تعديل الحد الأدنى المعفى من ضرائب الدخل من 1000 ليرة سورية بحيث أصبح 5000 ل.س.
- القانون 25 لعام: 2003 ويتعلق بالاستعلام الضريبي لمكافحة التهرب الضريبي.
- المرسوم التشريعي رقم 18 بتاريخ: -2-14-2004 والذي ألغى القانونين 794 لعام 1928 و54 لعام 1979 الخاصين بضريبة المواتي واستعويض عنهما بفرض رسم على المواتي المصدرة بمقدار 100 ل.س.
- القانون 22 بتاريخ -11-9-2003 والذي تضمنت رسالته قروض صندوق الدين العام وتسديد حسابه.
- القانون 47 تاريخ -19-38-2003 والذي تضمن الحلول لكثير من التشابكات المالية والمتراكمة
- القانون 26 بتاريخ 19-11-2003 والذي وحد نسبة الحسميات التقاعدية بـ 7%.
- القانون رقم 45 بتاريخ 30-12-2003 الذي قضى بإحلال عبارة التنمية المستدامة محل المجهود الحربي.
- القانون 14 بتاريخ 27-05-2004 والذي مدد العمل بالتقدير المالي للعقارات لمدة سنة واحدة.

### المرحلة السادسة: 2006-2020

أحدث تعديل صدر على ضريبة الرواتب والأجور الذي قام بتعديل نسبة الاقتطاع من كل شريحة وفق ما يلي:

أصدر الرئيس المرسوم التشريعي رقم 24 للعام 2020 القاضي بتعديل المادتين 68 و 69 من قانون ضريبة الدخل (القانون رقم 24 لعام 2003) بحيث يعدل الحد الأدنى المعفى من الضريبة على دخل الرواتب والأجور ليصبح 50 ألف ليرة سورية بدال من 15 ألفاً مع تعديل الشرائح الضريبية التصاعديّة لتكون 30 ألف ليرة سورية لكل شريحة ضريبية وتعديل النسبة الضريبية للشرائح لتبدأ من 4% وصولاً إلى 18%

بدال من 5% إلى 22% ويتم الانتقال من شريحة إلى أخرى بمعدل درجتين بين كل شريحة وأخرى. فالتعديل الجديد يخفض العبء الضريبي على فئة أصحاب الدخل المحدود ويحقق مبدأ العدالة الضريبية فيما يخص الضريبة التصاعديّة

حيث أن صدور التشريعات الضريبية لم تؤد إلى تحقيق العدالة في التكاليف حيث أن وزارة المالية اضطرت إلى استصدار رزمة من التشريعات الضريبية عبر فرض ضرائب فئة ذوي الدخل المحدود والضعفاء اقتصادياً مثل فرض ضريبة على الإنفاق الاستهلاكي وعلى السلع الأساسية ورفع الرسوم على الطوابع ورفع الضرائب على ريع العقارات السكنية والإضافات التي صدرت لمصلحة الإدارة المحلية وغيرها إضافة إلى استثناء أرباح تجارة العقارات والمقاولات والتعهدات بنصوص تشريعية من الضريبة التصاعديّة خالفاً لمفهوم الضريبة على دخل الأرباح ومن خلال التقرير المقدم إلى الهيئة العليا للبحث العلمي حول القطاع المالي في سورية تبين أن كل هذه الإجراءات والتشريعات من وزارة المالية جاءت بهدف تعويض النقص في الحصيلة الضريبية إضافة إلى الإجراءات التطبيقية في الزيادات الكبيرة في المتحققات الناتجة عن الضرائب على الدخل المقطوع أو الأرباح الحقيقية خلال السنوات الأخيرة من خلال اعتماد أسلوب التكاليف المباشر لمعظم المكلفين من أصحاب المهن والحرف وكل ذلك يؤدي إلى خروج النظام الضريبي النافذ عن تحقيق العدالة في التكاليف حيث بدال من أن تكون أصبحت الضريبة تفرض نتيجة ذلك على الضعفاء اقتصادياً مفروضة بشكل رئيسي على الأقوياء اقتصادياً. إن العديد من التشريعات الضريبية الصادرة خلال السنوات الأخيرة أدت إلى تخفيف العبء الضريبي عن المكلفين الأقوياء اقتصادياً مثل إلغاء الرسم القنصلي عن تصديق الفواتير للمستوردين بموجب المرسوم التشريعي رقم 80 لعام 2005 والمرسوم التشريعي رقم 51 لعام 2004 ورقم 59 لعام 2006 مما أدى إلى حرمان الخزينة العامة للدولة من موارد مهمة بالقطع الأجنبي مفروضة على المستوردين القادرين والتي كانت تمول جزءاً كبيراً من نفقات السفارات السورية إضافة إلى إلغاء ضريبة الآلات على المصانع وإلغاء رسم الطابع على عقود التأسيس للشركات الكبرى.

وتخفيض الرسوم الجمركية على السيارات بأكثر مما كان يتوقعه المستوردون والمتعاملون بتجارة السيارات وإخراج فئات من كبار المكلفين المتمثلين بالجامعات الخاصة والمشافي الخاصة وغيرها من زمرة الأرباح الحقيقية إلى زمرة الدخل المقطوع رغم الأرباح الكبيرة التي تحققها وتعديل إدارة التكاليف الضريبي لكبار ومتوسطي المكلفين وإصدار التشريعات والقرارات الناظمة لهذه الغاية وذلك دون تعديل أسس وضوابط التكاليف الضريبي ودون تهيئة الإدارة الضريبية المؤهلة القادرة

على ذلك مما انعكس على انخفاض الحصيلة الضريبية مما اضطر وزارة المالية إلى استصدار تشريعات ضريبية تأثر بها بشكل مباشر ذوي الدخل المحدود. حيث أن صدور هذه التشريعات وإجراءات التطبيق في الدوائر المالية أدى إلى عدم تحقيق مبدأ الوفرة في الحصيلة وتؤكد ذلك الإحصاءات المالية عن تحصيلات

الضرائب والرسوم في سورية خلال الأعوام 2001 و2010 وبين أن تطور العبء الضريبي والعلاقة بين نسبة الضرائب والرسوم السنوية المحصلة والنتائج القومي الإجمالي بالأسعار الجارية حتى عام 2011 تظهر انخفاض العبء الضريبي الفعلي من 17.2% إلى 10.9% عام 2010 أي بنسبة 37% في حين بلغت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي 184% بالأسعار الجارية خلال ذات الفترة مما يدل على عدم مواكبة نمو الاقتطاع الضريبي وضعف أداء الإدارة الضريبية واستمرار ظاهرة الفساد بالإضافة إلى تدني وتناقص العبء الضريبي من سنة لأخرى بالمقارنة مع الدول المجاورة والتي تتشابه اقتصاداتها مع اقتصاديات سورية حيث تتراوح نسبة العبء علماً أن نسبة العبء الضريبي لدى هذه الدول إلى الناتج الإجمالي بين 15 و25% الضريبي إلى الناتج ترتبط بشكل أساسي بحجم الناتج المحلي وعدالة توزيع هذا الناتج بين فئات المجتمع.

ومن تحليل نسبة تغطية الضرائب والرسوم للإنفاق العام ومن خلال العلاقة بينها وبين حجم الإنفاق الفعلي من خلال قطع حسابات الموازنة عن الفترة ذاتها نرى أن النسبة بدأت بالتدني منذ عام 2001 وبشكل متتال على الرغم من أن الإنفاق ال يتضمن العجز التموينية والمشتقات النفطية وحوامل الطاقة والتي إذا ما أضيفت إلى الإنفاق كحد أقصى علماً أن النسب العام أدت إلى تدني هذه النسبة إلى ما يزيد على 35% المتعارف عليها لتغطية الضرائب والرسوم عن إجمالي الإنفاق العام تبلغ بين 50% و70% وهذا يدل على انخفاض مساهمة الضرائب والرسوم في الإنفاق العام بشكل كبير للسنوات المذكورة وأشار أيضاً إلى تدني نسبة مساهمة القطاع الخاص في ضريبة

دخل الأرباح في حين أن مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي تجاوزت 65% لغاية عام 2011 وبناء على ذلك و صف النظام الضريبي بالمتخلف مقارنة مع النظم الضريبية الأخرى داعيا إلى الانتقال بشكل جذري من نظام الضرائب النوعية إلى نظام الضريبة العامة الموحد على الدخل حيث لم يعد هذا النظام يحقق أهداف في العدالة والوفرة ولم يعد مطبقا سوى لدى عدد محدود جدا من دول العالم الضريبة إضافة إلى ضرورة إحداث الضريبة على القيمة المضافة في الوقت المناسب من حيث الوضع الاقتصادي وكذلك الاقتصار على عدد محدود من الضرائب الأخرى مثل الضريبة على الإنتاج والضرائب على التسجيل لرسم الطابع والفراغ للعقارات وبعض الضرائب والرسوم المحلية ورسوم جمركية تتفق مع المستجدات الاقتصادية والمحلية والإقليمية والدولية.

## 2.2 المبحث الثاني

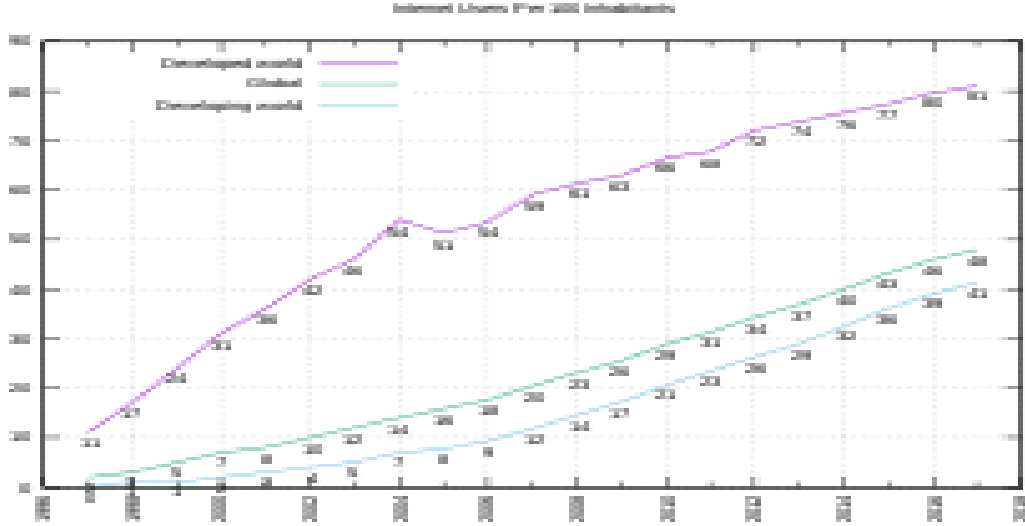
### 2.2.1 التحول الرقمي

#### 2.2.1.1 مفهوم التحول الرقمي:

يعتبر التحول الرقمي العملية المؤسسية أو دورة العمل للتغيير المحفز تقنياً في الصناعات والمؤسسات والأسواق والفروع. أتاحت رقمنة الصناعات التحويلية عمليات إنتاجية جديدة، بالإضافة إلى الكثير من الظواهر المعروفة اليوم بإنترنت الأشياء والإنترنت الصناعي والصناعة واتصال الآلة بالآلة ورؤية الآلة. حفزت رقمنة الأعمال والمؤسسات نماذج جديدة للأعمال بالإضافة إلى خدمات جديدة للحكومة الإلكترونية، والدفع الإلكتروني، وأتمتة المكاتب، وعمليات المكتب بلا أوراق، واستخدام تقنيات مثل الهواتف الذكية وتطبيقات الويب وخدمات الحوسبة والتعريف الإلكتروني وسلسلة الكتل والعقود الذكية والعملات المعماة وذكاء العمل باستخدام البيانات الضخمة. حفزت رقمنة التعليم ظهور التعليم الإلكتروني ودورات المساق لهائل المفتوح عبر الإنترنت

(khan, 2017)

الشكل رقم (1)



### 2.2.1.2 تعريف التحول الرقمي أو ما يطلق عليه بالرقمنة:

☒ بأنه التحول التقني والثقافي والذي يؤثر على كافة المجالات ويدعم الطرق والأساليب والفرص المستحدثة ويعد مستحيلاً تجاهل ذلك. (Licka, 2017)

☒ أيضاً عرف التحول الرقمي بأنه الانتقال من نظام تقليدي إلى نظام رقمي قائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع مجالات العمال من خلال مجموعة من المتطلبات الاستراتيجية والثقافية والمادية والمالية والبشرية والأمنية والتشريعية (مصطفى آ، 2018، صفحة 45)

☒ كما قد عرف (Michael&haggans, 2014) التحول الرقمي من منظور الجامعات بأنه إجبار الجامعات على إعادة التفكير في الافتراضات ألية عن الكتب والمحاضرات.

☒ عرف (الرزاق، 2019، صفحة 6) التحول الرقمي بأنه العملية التي يتم من خلالها انتقال الشركات إلى نماذج عمل تعتمد على التقنيات الرقمية لدعم تطوير و ابتكار ما يتم تقديمه من منتجات وخدمات ، بالإضافة إلى توفير قنوات جديدة للتسويق وفرص عمل تزيد من قيمة المنتجات المقدمة سواء كانت سلع أو خدمات.

☒ عرف (يس، 2015، الصفحات 105-108) التحول الرقمي بأنه "عملية تحويل المواد المطبوعة، و/أو المخزنة على الميكرو فيلم أو الميكرو فيش، والمواد ذات الشكل التناظري، والتي من مظاهرها الأشرطة الصوتية، وأشرطة الفيديو المرئية من خلال المسح الضوئي، و/أو إعادة الإدخال إلى مواد ذات شكل رقمي وهو الشكل الذي يستطيع للحاسب التعامل معه. وذلك من خلال تنسيقها إلى وحدات متفرقة من البيانات تسمى "Bytes"، وتخزينها على وسائط تخزين داخلية كالأقراص الصلبة، و/أو خارجية كالأقراص الليزرية.

◀ ويرأي أنا أن التحول الرقمي: هو التحول التقني الذي ينقل المؤسسة من نظام تقليدي إلى نظام رقمي وأيضاً هو تحويل نماذج الأعمال وتطويرها بشكل استراتيجي، لتكون نماذج رقمية مستندة على بيانات وتقنيات وشبكات الاتصال.

◀ إن الاكتفاء بالرقمنة وحدها لا يُعد تحوُّلاً رقمياً، إلا أنها خطوة أولى مهمة في رحلة التحوُّل الرقمي. وللتحوُّل الرقمي نطاق أوسع.

### 2.2.1.3 نشأت التحول الرقمي:

سارت نشأة التحول الرقمي بمجموعة ثورات على الشكل التالي: (كوارنا، 2016).

**الثورة الصناعية الأولى:** اندفعت الثورة الصناعية الأولى في ختام القرن الثامن عشر، حينما تم اختراع عملية التصنيع الميكانيكي من خلال المياه والبخار.

**الثورة الصناعية الثانية:** انطلقت الثورة الصناعية الثانية في أوائل القرن العشرين، وبقما تم تنفيذ عملية التصنيع العام باستخدام الكهرباء ومحركات الاحتراق لأفراد الآلات بالطاقة. وقد تم في ذلك الوقت منح مسارات التجميع لأول مرة، وبات استخدام مواداً، وكيماويات حديثة ممكناً، والتواصل أصبح أيسر .

**الثورة الصناعية الثالثة:** تم في السبعينيات منح عمليات الأتمتة، والرجل الآلي، مما نجم عنه دخول حقبة جديدة اسمها الثورة الصناعية الثالثة. حيث تمثل الإلكترونيات، وتكنولوجيا المعلومات، والحواسيب، والرجال الآليين، والإنترنت انطلاقة عصر المعلومات المستحدث.

**الثورة الصناعية الرابعة :** من الملاحظ أنه منذ 2015 وحتى الآن في الثورة الصناعية الرابعة، وبالاستناد إلى أنظمة الإنتاج الإلكتروني الملموس، التي تعمل على ربط العالم بالإنتاج المادي والافتراضي، فإن الثورة الصناعية الرابعة والعمليات الرقمية تمزج ما بين عمليات التحويل الرقمي وتكامل سلاسل القيمة والمنتجات أو الخدمات ذلك، فإن تكنولوجيا المعلومات، والآلات والإنسان متناغمين معاً ويتجاوبون في الوقت الحقيقي مما تقضي إلى وجود نهج تصنيع مخصصة، ومرنة، مع الاستطاعة على استخدام متناغمين مع المرادف وهو ما يماثل المصنع الذكي الذي يستعين بإنترنت الأشياء في العمل، وعليه يجسد تحليل البيانات المتكامل والتعاون محركات القيمة الجوهرية للثورة الصناعية الرابعة.

### 2.2.1.4 أهداف التحول الرقمي

أهداف التحول الرقمي إلى الآتي:

**أهداف مباشرة:** يمكن تفسيرها على أنها مكاسب مادية مثل: تحقيق سريع للأعمال وتقليص زمن التطبيق، والتخفيض من استخدام الأوراق في الأعمال الإدارية، واقتدار إتمام الأعمال عن بعد.

**أهداف عامة غير مباشرة:** يصعب تأويلها على أنها مكاسب مادية محسوسة مثل: التقليص من الأخطاء المقترنة بالعامل الإنساني، والانسجام مع بقية دول العالم خاصة المتطورة وزيادة تدعيم القدرة التنافسية للمنظمات. ويكبر نطاق تطبيق التحول الرقمي ليشمل العديد من القطاعات سواء التي تقترب بالأعمال والأنشطة الحكومية، أم التي تتعلق بالمواطنين (السواط، 2022).

#### 2.2.1.5 مزايا التحول الرقمي:

- أ- زيادة موثوقية الأحداث والمستندات
- ب- بناء ميزة تنافسية
- ت- تتبع الطلبات عبر نقاط اتصال متعددة
- ث- تحسين التطبيقات والعمليات
- ج- تحسين الإنتاجية لكل ملف
- ح- إدارة المستندات رقمياً
- خ- الوصول إلى مصادر البيانات الجديدة
- د- توسيع التعاون الرقمي
- ذ- سلامة المعاملات ووضوحها

#### 2.2.1.6 التحديات التي تواجه التحول الرقمي:

- أ- قابلية التوسع
- ب- قضايا الخصوصية والأمان
- ت- أداء المعاملات والعمليات
- ث- مشاكل البرامج والهجمات السيبرانية
- ج- التشفير والحواشيب الكمومية
- ح- تنقص المعرفة والموارد البشرية المتخصصة
- خ- تكلفة استثمارية عالية
- د- ارتفاع استهلاك الطاقة
- ذ- عدم وجود أنظمة قانونية (Kirbac, 2021)

◀ وبراى فإن مزايا التحول الرقمي كثيرة منها:

- أ- اختصار الوقت من خلال الكثير من العمليات الإلكترونية كالتسوق على النت والمعاملات التجارية والخ...
- ب- التخلص من المعاملات والملفات الورقية وكل شيء يتعلق بالورقي والانتقال إلى معاملات إلكترونية ووسائط تخزين كبيرة .



- ت- توفير أماكن لتخزين الملفات وأرشفتها في وسائط تخزين صغيرة مساحتها كبيرة .
- ث- التقليل من حالات الرشاوي والفساد من خلال برامج مؤتمتة وبرامج دفع إلكترونية.

#### ← أما المعوقات :

- أ- التحول الرقمي يحتاج إلى خبرات عالية جداً أي عدم وجود فهم إداري ومعرفة وخبرة في التحول الرقمي.
- ب- التحول الرقمي يحتاج إلى بنى تحتية وتكاليف باهظة الثمن.
- ت- تظهر الدراسات الحالية على أنه بالرغم من توفر عدد لا بأس فيه من خريجي الكوادر المؤهلة التخصصية في مجال تقانة المعلومات والاتصالات والذكاء، إلا أن عدد قليل منهم يعمل لدى القطاع العام، والقلة القليلة المتوفرة في القطاع العام لا يتم توظيفهم بالشكل الأمثل، وذلك بسبب غياب بيئة العمل المحفزة بالإضافة لغياب الرؤى الواضحة الأهمية دور تقانة المعلومات في عملية تحسين جودة الخدمات والإنتاجية لدى المؤسسات.
- ث- تدني مستوى التدريب والتأهيل في مجال تقانة المعلومات والاتصالات، وخصوصاً الحرب، مما أدى لتراجع واضح في مؤهلات الموارد البشرية العاملة في مجال تقانة المعلومات لدى القطاع العام، وعدم قدرتها على متابعة التطورات والمستجدات العالمية في هذا المجال.
- ج- عدم وضوح الرؤية والهدف من التحول الرقمي.
- ح- الافتقار إلى مهارات القيادة الرقمية.
- خ- المكافآت والحوافز غير متوافقة مع المتحول الرقمي.
- د- مقاومة الموظف للتغيير .

#### 2.2.1.7 معوقات التحول الرقمي:

وهناك العديد من المواجهات التي قد تقف دون تطبيق الحكومة الإلكترونية بالصورة الأمثل التي تحقق الاستفادة القصوى من إمكاناتها، وتتنوع وتتباين المعوقات من بلد إلى آخر ومن مجتمع إلى آخر، حسب الظروف الإدارية والاقتصادية والسياسية والتعليمية والثقافية لكل مجتمع، غير أنه يمكن عرض مجموعة من أهم هذه المعوقات على النحو التالي: (الخالدي، 2007، الصفحات 90-91).

🚩 **المعوقات الإدارية:** من أبرز المعوقات الإدارية التي قد تواجه الكثير من الدول في تطبيق التحول الرقمي ما يلي:

أ- **غموض المفهوم:** فما زال الكثير من القيادات الإدارية في العديد من الحكومات والمنظمات لا يدركون مفهوم الحكومة الإلكترونية بصورة جيدة، لذلك فإن الأمر يستلزم إظهاراً للمفهوم وتحقيق الأرضية الفكرية لهم.

ب- **مقاومة التغيير:** إذ أن إقامة مثل هذا المشروع تحمل في طياته الكثير من المتغيرات على مستوى المنظمات والأقسام والشعب، وإعادة توزيع المهام والصلاحيات مما يستلزم تغييرات في القيادات الإدارية والمراكز الوظيفية وقد ينجم عن ذلك في أغلب الأحيان مقاومة للتغيير من قبل المديرين والموظفين.

🚩 **المعوقات المادية:** وتتجلى في الحاجة العظيمة إلى الإمكانيات المادية لتوفير تقنية المعلومات خاصة على مستوى الدولة ككل، كما أن هذه التقنية في تطور دائم، الأمر الذي يصير اللحاق بهذه التطورات صعباً.

🚩 **المعوقات الأمنية:** قادت ثورة المعلومات إلى ألوان حديثة من المواجهات والجرائم منها: القرصنة الإلكترونية، مما يكون مصدر توعده لأمن المعلومات في الدولة، كما أن زيادة ترابط بين المؤسسات (Dependency) وزيادة الاعتمادية (Connectivity) المنظمات والدول والشعوب على المعلومات الرقمية والوسائل الإلكترونية لتخزينها ونقلها وعرضها.

#### 2.2.1.8 فوائد التحول الرقمي:

1. **اختصار الإجراءات الإدارية:** مع توفر المعلومات بنسختها الرقمية، تنقص الأعمال الورقية كما تختفي الحاجة لإيتاء نسخ من المستندات الورقية كانت متيسرة إلكترونياً.
2. **الاستخدام الأمثل للطاقات البشرية:** إذا تم اختزان المعلومات بنسخة رقمية، مع إيسار تحريكها وإعادة استخدامها إلكترونياً الطاقات البشرية للعمل في أشغال أكثر إنتاجية.
3. **زيادة الإنتاجية وخفض التكلفة في الأداء:** وذلك باستخدام التكنولوجيا المعولة على شبكات المعلومات، وإيجاد سبل أحسن لمشاركة المواطنين في العملية التنفيذية.
4. **الخفض من ظاهرة الفساد الإداري:** عن طريق نشر كافة البيانات والمعلومات التي تميز الأداء الحكومي على شبكة الإنترنت وتوفيرها للمواطنين وإعطائهم حق المساءلة عن القرارات التي يعتمدها المسؤولون (عباس، 2012، صفحة 45).

#### 2.2.1.9 تطبيق التحول الرقمي

يتم تطبيق التحول الرقمي من خلال طيف يسود التقنيات والبيانات والموارد البشرية والعمليات، على النحو التالي: (كوارنا، 2016).

- **التقنيات:** حيث يتم تصميم التحول الرقمي باستخدام منظومة من الأجهزة، وأنظمة التشغيل، ووسائط التخزين، والبرمجيات التي تعرف ضمن بيئات تقنية ومراكز معلومات تقدم الفرصة إلى استخدام كافة الأصول بقدرات تشغيلية غير منقطعة. كما يتطلب مقالة درجة خدمة ملائمة لأفراد المؤسسات وعملائها ومورديها من خلال والبنية التحتية للشبكة. رق مهنية معنية بإدارة المنظومة التقنية سواء أكانت هذه المنظومة محلية أو سحابية.
- **البيانات:** يفترض أن تعتمد المؤسسات إلى جهود إدارة وتحليل البيانات بصورة منسقة وفعالة وذلك لإيجاد معلومات وإجراءات نوعية موثوقة وكاملة مع إيجاد وتحسين معدات ملائمة للتحليل الإحصائي والدراسة عن البيانات والتنبؤ بالمستقبل، كما يجب التركيز على البيانات بصورة دائمة لكفالة استمرار تدفقها والاستفادة منها بصورة تتماشى مع غايات المؤسسة وتوقعاتها.
- **الموارد البشرية:** تمثل الموارد البشرية اتجاهاً حيويًا يتعقد على المؤسسات إجراء التحول الرقمي بدونها، إذ من الضروري إيجاد كوادر كفوة تقدر من استخدام البيانات وتحليلها لإصدار قرارات فعالة مما يتطلب تخطيط الرؤى وتطبيقها قدرات بشرية وخبرات علمية وعملية مع إيمان بالتقدم والتحسين
- **العمليات:** وهي عبارة عن الكثير من الأعمال أو الوظائف المنسقة والمتلازمة التي تنتج خدمة محددة أو منتجاً محدد للمستهفيين يلزم على المؤسسات ترسيخ تصميم تقني مؤثر يرخص بتجويد العمليات على المستويين الداخلي والخارجي وذلك لكفالة التطبيق الأحسن للتحول الرقمي.

#### 2.2.1.10 متطلبات التحول الرقمي:

إنه بمراجعة الأبحاث والدراسات العلمية والأدبيات التي تناولت التحول الرقمي تم التوصل إلى مجموعة من المتطلبات المتمثلة فيما يلي:

- ❖ **تصميم الاستراتيجيات وخطط التأسيس:** يتم العمل على تكوين لجنة لتخطي ومتابعة وتطبيق وتصميم الخطط لمشروع الإدارة الإلكترونية واللجوء إلى الجهات الاستشارية لدراسة وإنشاء السمات العامة ومقاييس الإدارة الإلكترونية والتماثل بين المعلومات المتعلقة بالعديد من الجهات. (الظاهر، 2015، صفحة 39).
- ❖ **تعليم وتدريب العاملين، تهيئة وتنقيف المتعاملين:** تستلزم الإدارة الإلكترونية العمل على إنهاء بعض التحولات الجذرية في شكل المصادر البشرية المناسبة لها، أي إعادة النظر

بنظم التعليم والتدريب لمتابعة احتياجات التحول الحديث، بالإضافة إلى تهيئة أفراد المجتمع بألية وثقافة الإدارة الإلكترونية والتأهب النفسي والسلوكي والتقني والمادي وغيره من احتياجات التكيف مع الإدارة الإلكترونية. وضع النظم التشريعية وتعيينها تبعاً للمستجدات: أي إقرار القوانين والأنظمة التي تبسط الإدارة الإلكترونية، ألن جميع التشريعات والقوانين باشرت ضمن بيئة تقليدية وشيدت لتنفيذ العمل باللقاء المباشر بين الموظف والسائل عن الخدمة، وعليه فالتحول الإدارة الإلكترونية يقتضي بيئة قانونية وتشريعية تسهل عمل الإدارة الإلكترونية ويكثر عليها المشروعات والمصادقية عن كل النتائج الناتجة عنها. (زكي، 2009).

❖ **الاحتياجات البشرية:** يعد العنصر البشري أحد أبرز المصادر التي باستخدامها يتم الوصول إلى النجاح في أي مشروع، لأنه يعد المبدأ الإدارة الإلكترونية فهو الذي وجدها وحسنها وسخرها لتلبية غاياته، لذلك فهي من والى العنصر البشري، فهم الخبراء والعاملون في حقل المعرفة الذين يمثلون المبدأ الرئيس ورأس المال الفكري للمؤسسة، ومنهم المدراء والوكلاء والمبرمجون، ضابط البيانات والمشغل أو المحرر. (المنير، 2007، صفحة 57)

– يعتبر العنصر البشري أحد الأبعاد الأساسية لنجاح أي نظام أو برنامج أو منظمة بوجه عام، ويعد العنصر البشري مطلب رئيسي في تطبيق التحول الرقمي وذلك من خلال توفير عناصر بشرية (كوادر) مؤهلة ومدربة على استخدام التكنولوجيا الرقمية في استخدام وتحليل البيانات اتخاذ القرارات الفعالة، كما أن عملية التخطيط الاستراتيجي لتنفيذ رؤية التحول الرقمي تتطلب كفاءات بشرية وخبرات علمية على قناعة ودراية تامة بحتمية عملية التغيير نحو التحول الرقمي (محمود، 2018، صفحة 62).

❖ **الاحتياجات التقنية:** تتخلف في إيجاد البنية التحتية الإدارة الإلكترونية والتي تحوي تحسين وتطوير الاتصالات، بحيث تكون ملائمة وحاضرة لاستخدام وتحمل العدد الهائل من الاتصالات في وقت واحد، بالإضافة إلى استخدام التكنولوجيا الرقمية المناسبة من إعدادات وحاسبات آلية وأجهزة وأدوات وأنظمة وقواعد بيانات وبرامج، وإيجاد خدمات البريد الرقمي (الظاهر، 2015، صفحة 48)

– تتطلب عملية التحول الرقمي استخدام منظومة من الأجهزة المتخصصة وأنظمة التشغيل ووسائط التخزين والبرمجيات التي تعمل من خلال بيئات تقنية ومراكز معلومات باستخدام جميع الأصول بكفاءة، ولضمان تقديم مستوى خدمة مناسبة لأفراد المنظمة وعمالها فإنه

يستلزم وجود فرق مهنية مسئولة عن إدارة المنظومة التقنية والبنية التحتية للشبكة (الحوال، 2019، صفحة 4)

❖ **الاحتياجات الأمنية:** قضية أمن المعلومات هي من أبرز عوائق العمل إلكترونياً بمعنى المعلومات والوثائق التي يعمل على حفظها وتطبيق إجراءات المعالجة عليها إلكترونياً يجب الحفاظ على أمنها، حيث يلزم وجود الخصوصية والأمن الإلكتروني على صعيد كبير لحماية المعلومات والأرشيف الإلكتروني من أي خرق والتركيز على أمن الدولة أو الأفراد إما بوضع الأمن في برمجيات البروتوكول للشبكة أو باستخدام التوقيع الإلكتروني أو بكلمة مرور، ووضع القوانين التي تحول السطو الإلكتروني وخروق سرية المعلومات في الإدارة الإلكترونية. (الظاهر، 2015، صفحة 39)

– نشر ثقافة التحول الرقمي: يعد وجود ثقافة تنظيمية قوية وإيجابية أمر بالغ الأهمية لتعزيز مشاركة المهارات والموارد والمعرفة والتعلم والتنمية وتكييف المنظمة ككل لممارسات جديدة، كما تؤدي دوراً هاماً في تشجيع أعضاء المنظمة والمتعاملين معها على اعتماد هذه الممارسات (Horlacher, 2016).

❖ **المتطلبات الإجرائية:** تستلزم عملية التحول الرقمي وضع قواعد إجرائية آمنة لتخزين واستخدام بيانات العملاء بشكل آمن وذلك من خلال وضع استراتيجية لأمن المعلومات تضمن التحكم في خصوصية البيانات والمعلومات وضمان جودتها، حيث أن إصدار المنظمة لقواعد ولوائح تسامح بسهولة التحول الرقمي وتلبي احتياجات العمل من خلال وضع قواعد منظمة لمنع السرقات والسطو الإلكتروني وانتهاك خصوصية المعلومات أحد المتطلبات الإجرائية لتطبيق التحول الرقمي (لموشي، 2016، صفحة 101)

### 2.2.2 دور التحول الرقمي في مكافحة الفساد الإداري:

هناك عدة عوامل عديدة ساهمت في تحقيق فعالية التحول الرقمي في مكافحة ظاهرة الفساد الإداري منها أنه أصبح بإمكان تقديم خدمات إلكترونية ذاتية ومرنة والذي يساهم في القضاء على العديد من صور الفساد الإداري وذلك بفعل عدة أسباب وهي:

• **القضاء على العلاقة المباشرة بين الموظف والمتعامل:** حيث أن أحد الأهداف المنشودة من التحول إلى الشكل الإلكتروني هو منع العلاقة بين المسؤولين الحكوميين والمواطنين وبالتالي تقليص احتمالات الفساد حيث أصبح التقديم للحصول على الخدمة هو عن طريق شبكة الإنترنت ولا يتم طلبها من الموظف بشكل مباشر وإنما بطريقة غير مباشرة عبر الحاسب الآلي أو الهاتف المحمول.

- **تبسيط الإجراءات واختصارها:** وذلك لأن الشكل الجديد يتطلب سرعة الاستجابة لطلبات المستخدمين بكفاءة وجودة في نوعية الخدمات المقدمة ويسهم هذا التبسيط في تقليل صور الفساد
- **الحد من الأخطاء البشرية:** حيث كان التعامل الورقي في ظل النمط التقليدي يشهد الكثير من الأخطاء مما ينعكس سلباً على الخدمة المقدمة ويطيل إجراءات الحصول عليها وهذا كان يضطر بعض المستخدمين إلى سلك طرق غير مشروعة للحصول على الخدمة التي يطلبها، في حين تم القضاء على هذه الأخطاء أو التقليل منها في ظل الشكل الإلكتروني للخدمات.
- **تسجيل بيانات تفصيلية عن المعاملات لاسترجاعها:** وهذا يسمح بإزالة فرص ممارسة إجراءات تعسفية من قبل الموظفين في حق المستفيدين من الخدمة (قرباتي، 2018، صفحة 334)

### 2.2.3 الاستراتيجية الرقمية:

- تعرف الاستراتيجية بانها (خطة طويلة الأمد للوصول الي هدف ما، وتعد مهارة لازمة لتحقيق النجاح في أي مجال سواء الحرب او السياسة او الاعمال او الصناعة او الرياضة او التعليم... وغيرها) (kathryn, 1994).
- كما يقصد بمصطلح استراتيجية (خطة تنفيذية شاملة للتعامل مع البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة من اجل تحقيق اهداف طويلة الاجل) (باكيناز، 2008، صفحة 130).
- كما انها تعني (فن القيادة ووضع الخطط وتنسيقها وتحديد الأهداف والقوة والاتجاه الرئيسي للحركة). (لوشن، 2003، صفحة 13).

### 2.2.4 التحول الرقمي في سوريا:

#### خطة العمل الاستراتيجية:

تم إعداد خطة العمل الاستراتيجية للتحول الرقمي في سورية وتم تحديد الأولويات والأهداف وفق ثلاث مراحل:

#### المرحلة الأولى: (2021-2023): مراحل العمل المرحلة التأسيسية:

وهي المرحلة قصيرة المدى التي يجب خلالها على:

☒ استكمال كافة البنى الداعمة، ومتطلبات الانتقال لخدمات حكومية إلكترونية.

☒ توفير مصادر المعلومات اللازمة، من خلال التركيز على استكمال السجلات الوطنية المختلفة، وفق رؤية وطنية تضمن التكامل ما بين قواعد البيانات المختلفة.

حيث تحتاج جهود حكومية كبيرة مع استثمارات مالية ضخمة، كما تحتاج لعمليات تنسيق حكومية عالية المستوى من خلال اللجنة التوجيهية للتحويل الرقمي، لضمان توظيف الاستثمارات والموارد بالشكل الأمثل ضمن رؤية وطنية محددة.

### **المرحلة الثانية:(2023-2027): مرحلة الانتقال لخدمات تفاعلية:**

وهي المرحلة التي يتم خلالها البدء باستثمار البنى الداعمة، وربط قواعد البيانات والمنظومات المعلوماتية، بما يضمن تقديم خدمات رقمية متكاملة تتمحور حول احتياجات المواطن والقطاعات المختلفة، بما يساهم في تحسين أداء المؤسسات الحكومية من خلال استخدام تقانة المعلومات والاتصالات في معظم مفاصل المؤسسات وفي تقديم الخدمات إلى عمليات تنسيق حكومي عالية المستوى، وإلى تبني حكومي عالي المستوى يضمن الاستثمار وتحتاج هذه المرحلة أيضا الأمثل للبنى التحتية المشتركة، ويضمن تحقيق التغيرات المطلوبة على مستوى طريقة تقديم الخدمات والهياكل التنظيمية.

### **المرحلة الثالثة (2027-2030) مرحلة التحول الرقمي:**

تعتبر هذه المرحلة مرحلة قطف النتائج، إذ أنه بالإضافة لاستمرار بتطوير أدوات وطريقة تقديم الخدمات وإدارة المؤسسات بالاعتماد على ما توفره التقانة التي هي في تطور مستمر، إلا أنه لا بد من التركيز للاستفادة من حجم البيانات والمعلومات التي يجب أن تكون متوفرة من خلال الدارسة والتحليل ودعم اتخاذ القرارات، بما يحقق المساءلة الفعالة والتنمية المستمرة وخلق فرص التطوير والابتكار. وتتطلب هذه المرحلة التركيز على توفر الكوادر البشرية القادرة على تحليل البيانات، وإيجاد مراكز عمل تخصصية في كافة الوزارات تهتم بموضوع الدراسة والتحليل ودعم اتخاذ القرار.

## **2.2.5 استراتيجية التحول الرقمي للخدمات الحكومية في الجمهورية العربية السورية**

### **2.2.5.1 ركائز الاستراتيجية الرقمية:**

تم الاعتماد على ستة ركائز تشكل المنطلقات الأساسية لتحقيق خطة التحول الرقمي في المرحلة القادمة، وهي:

- التكامل تكامل البنى التحتية وقواعد البيانات وصولاً إلى التكامل بالتطبيقات والخدمات.

- التمركز حول المواطن: المستفيد رفع جودة وكفاءة العمليات الحكومية لتلبية حاجات المستفيدين والتنبؤ بها وتقديمها عبر قنوات إلكترونية متعددة وتخفيف الكلفة والجهد عن المستفيد.
- الثقة: رفع مستوى ثقة المستفيد بالحكومة، وثقة المستفيد والموظف الحكومي بالعمليات الإلكترونية.
- الشفافية: تعزيز الشفافية والمشاركة المجتمعية وفتح البيانات بما يدعم الشفافية والمساءلة من جهة والتنمية والابتكار من جهة أخرى.
- المساءلة: تحقيق رقابة ومساءلة فعالة، وتعزيز تطبيق القوانين.
- التنمية: تعظيم استفادة الأفراد من استخدام تقانة المعلومات والاتصالات وتحسين جودة الحياة للمواطنين، وخلق فرص لدعم الابتكار.

#### 2.2.5.2 المحاور الاستراتيجية:

بنيت الاستراتيجية على أساس أن تحقيق التحول الرقمي في الخدمات الحكومية يستوجب توفر مجموعة من المقومات تضمن تنفيذ الخطة وتحقيق الأهداف المرجوة، حيث تم تقسيم خطة العمل الاستراتيجية للتحول الرقمي للخدمات الحكومية في سورية إلى ثالث محاور عمل رئيسية، ويتضمن كل محور استراتيجي مجموعة من البرامج التي تصب في إطار عمل المحور الاستراتيجي، تأخذ بعين الاعتبار أن عملية التحول الرقمي عملية تشاركية بين كافة الجهات الحكومية مع ضرورة التركيز على الأدوار والمسؤوليات، وتضمن التنسيق والانسجام لتخطيط الموارد المتاحة، بما يضمن تحقيق الأهداف المرجوة.

#### المحور الاستراتيجي الأول: الخدمات الحكومية الإلكترونية:

تم تحديد مؤشرات قياس هذا المحور وفق ما يلي:

- توافر خدمات الحكومة الإلكترونية باللغة المحلية.
- قيمة العمل المصرفي الإلكتروني.
- قيمة الصحة الإلكترونية.
- قيمة التجارة الإلكترونية.

#### المحور الاستراتيجي الثاني: تحسين كفاءة الأداء الحكومي:

- استخدام تقانة المعلومات والاتصالات وكفاءة الحكومة



### المحور الاستراتيجي الثالث: البيئة التمكينية للتحول الرقمي:

- الثقة في الخصوصية على الشبكة.
- الثقة في المواقع والتطبيقات الحكومية.
- مدى مواءمة الإطار التشريعي لنماذج الأعمال الرقمية.

يجري العمل على هذه المحاور في إطار الركائز الاستراتيجية أعلاه، بمعنى آخر فإن كل محور عمل يتطلب تنفيذه الأخذ بالحسبان التكامل والتمحور والمساءلة والتنمية والثقة والانفتاح.

#### 2.2.5.3 إدارة الاستراتيجية:

يعتمد نجاح خطة العمل الاستراتيجية للتحول الرقمي على وجود عملية حوكمة منهجية لإدارة الاستراتيجية على المستوى الوطني، متضمنة توزيع الأدوار والمسؤوليات وفق عدة مستويات، على أن تأخذ بعين الاعتبار القواعد التالية:

- توزيع الصلاحيات والمسؤوليات.
- الأولويات والخطط السنوية.
- مصادر التمويل.
- المتابعة والتقييم وإدارة المخاطر.

استراتيجية التحول الرقمي للخدمات الحكومية في الجمهورية العربية السورية (<https://moct.gov.sy>).

### 2.3 تطبيق آليات جديدة للتحصيل الضريبي

آلية إصدار الفواتير وفق منظومة الربط الإلكتروني للفواتير المصدرة

آلية إصدار الفواتير وفق منظومة الربط إلكترونياً

الشكل رقم (6)



يوجد عدة طرق لإصدار الفواتير وربطها إلكترونياً:

◀ برامج المحاسبة الإلكترونية المعتمدة من الإدارة الضريبية (sy.gov.syriantax.w) ،  
:(2022)

– تتيح هذه البرامج عملية إصدار الفواتير وفق الضوابط المحددة من الإدارة الضريبية مع طباعة رمز الاستجابة السريع QR على الفواتير بالإضافة إلى تسجيل المعلومات المطلوبة من الفاتورة على قاعدة البيانات المركزية للإدارة الضريبية

– لا تتطلب هذه البرامج توفر اتصال دائم مع شبكة الانترنت لعملية الإصدار للفواتير والربط مع قاعدة البيانات المركزية، وإنما يمكن إجراء عملية إصدار الفواتير ومن ثم ترحيلها إلى قاعدة البيانات المركزية حال توفر الانترنت

– يتوافر حتى الآن /50/ خمسون برنامج محاسبي معتمد من قبل الإدارة الضريبية

◀ تطبيق الموبايل التابع للهيئة لإصدار الفواتير:

تطبيق مجاني متوفر على موقع الهيئة العامة للضرائب والرسوم يعمل بنظام أندرويد يتيح عملية الإصدار للفواتير من خلال طريقتين:

أ- لصاقات مسبقة الطباعة مسلمة للمنشأة من قبل الإدارة الضريبية وتتم عملية الترحيل عن طريق مسح رمز الاستجابة السريع وإدخال قيمة الفاتورة ورقم الفاتورة وتاريخها.

ب- إصدار فواتير بصيغة ال PDF وفق النموذج المعتمد وتقع مسؤولية الطباعة والارسال على عاتق المنشأة

تتيح الطريقتين عملية إصدار الفواتير في حال توفر اتصال دائم مع شبكة الانترنت.

الموقع الإلكتروني [www.evc.gov.sy](http://www.evc.gov.sy)

- الدخول بحساب نقطة البيع الخاص بالمنشأة
- إدخال قيمة الفاتورة
- إصدار الفاتورة بصيغة وتقع مسؤولية طباعتها وإرسالها على عاتق المنشأة
- تحتاج إلى توفر اتصال دائم مع شبكة الانترنت
- يتيح عملية التحقق من الفواتير من خلال مسح رمز الاستجابة السريع وإظهار معلومات

الفاتورة حقاك ومن حقاك (sy.gov.syriantax.w، 2022)

الإدارة الضريبية

كما أن الهيئة العامة للضرائب والرسوم ذكرت في اجتماع تعريف الربط الإلكتروني

❖ هو نظام إلكتروني يعتمد على الحصول من المكلف (المفوتر) عند إصدار فاتورة المبيعات بشكل أساسي ( الرقم - الوقت - الإصدار - القيمة الإجمالية ) عبر حساب خاص بالمكلف وعبر شبكة الانترنت وبعد تسجيل المعلومات على قاعدة البيانات الإدارية الضريبية يتم تزويده برمز تحقق رقمي غير قابل للتكرار مبني على خوارزمية خاصة يتم تدوينها مباشرة على الفاتورة (ويتم إظهارها على شكل رمز الاستجابة السريع ( QR ) يمكن هذا الرمز المستهلك أو أية جهة أخرى التخاطب مع قاعدة البيانات المركزية للإدارة الضريبية والتأكد من أن هذه الفاتورة تم تسجيلها بشكل صحيح وبالقيمة المحددة

حيث تم تطبيق واجهة الرابط الإلكتروني للوحدات الحكومية على مرحلتين:

تعنى الأولى بتوفير خدمة تقديم المواقف المالية تمكن كل وحدة حكومية من تعبئة بياناتها المالية شهريا واعتمادها قبل إرسالها إلى المعنيين في وزارة المالية ودائرة الموازنة العامة ، أما الخدمة الثانية فتمكن الوحدات الحكومية من التواصل مع محلل دائرة الموازنة المعني والحوار إلكترونيا حول تنفيذ المناقلة بحسب مواد قانون موازنات الوحدات الحكومية.

### 3 الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

#### 3.1 مجتمع وعينة الدراسة:

تم توزيع الاستبانة إلكترونياً في الهيئة العامة للضرائب والرسوم ووزارة المالية وعلى الأفراد ذو الكفاءة في مجال الضرائب من الأفراد التي تم اختيارها بطريقة العينة العشوائية الميسرة من مجتمع الدراسة من أجل توفير البيانات التي يرغب الباحث في الحصول عليها ليتمكن من الإجابة على التساؤلات ومشكلات الدراسة وقد تم توزيع الاستبيان إلكترونياً فبلغ عدد الاستبانات المستردة 73 استبانة صالحة للتحليل.

#### 3.2 أداة الدراسة:

تناولت الدراسة تحليل آراء عينة الدراسة وذلك من خلال تحليل استبانة تم تصميمها ومن ثم توزيعها على أفراد عينة الدراسة، حيث تم تصميم الاستبانة وفق مقياس ليكرت الخماسي الذي يأخذ القيم الآتية: (5) موافق بشدة، (4) موافق، (3) محايد، (2) غير موافق، (1) غير موافق بشدة، وذلك في قسمين أساسيين: القسم الأول: مخصص للأسئلة العامة ويشمل المعلومات الشخصية عن أفراد عينة الدراسة، وهي الجنس والمؤهل العلمي وقد ضم القسم الثاني خمس محاور ضمت فرضيات الدراسة وتساؤلاتها.

وقد تم تحليل النتائج واخبار الفرضيات باستخدام البرنامج الإحصائي spss باستخدام عدد من المقاييس الإحصائية الوصفية والاستدلالية والاختبارات التي تلائم فرضيات الدراسة وتخدم أهدافها وهي المتوسط الحسابي: الذي يعتبر أهم مقياس للنزعة المركزية للبيانات حيث يعبر عن رأي أفراد العينة عن مستوى عبارات ومحاور أداة الدراسة والانحراف المعياري كأهم مقياس لتشتت البيانات حول المتوسط الحسابي، والتوزيعات التكرارية والنسب المئوية لإظهار الخصائص الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة واختبار الاعتمادية وصدق أداة الدراسة وفق معامل الثبات حسب ألفا كرونباخ، ومعامل ارتباط بيرسون لقياس وثوقيه وثبات أداة الدراسة واختبار تحليل الانحدار البسيط لدراسة علاقة وأثر المتغير المستقل بالمتغير التابع والانحراف المعياري كما تم الاعتماد على مقياس ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة.

#### 3.3 التحليل الإحصائي للبيانات:

التوزيع التكراري النسبي والتمثيل البياني لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب خصائصهم الشخصية

متغير الجنس:

### الجدول رقم (1)

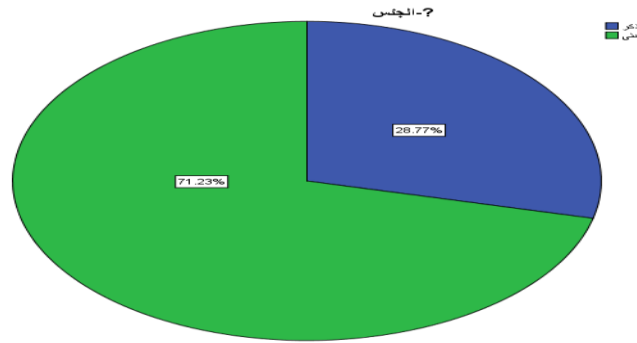
التوزيع التكراري النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس

الجنس	العدد	النسبة المئوية
ذكر	21	28.8
أنثى	52	71.2
<b>Total</b>	<b>73</b>	<b>100.0</b>

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss

### الشكل رقم (1)

التمثيل البياني لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس



من خلال جدول التوزيع التكراري والتمثيل البياني تبين لنا أن نسبة الذكور (28,8) وإن نسبة الإناث هي (71,2) وهذا يدل على أن نسبة الإناث أعلى في مجتمع العينة كنتيجة طبيعية في المجتمع كاشراك المرأة في جميع مجالات العمل المؤسساتي.

### المؤهل العلمي:

### الجدول رقم (2)

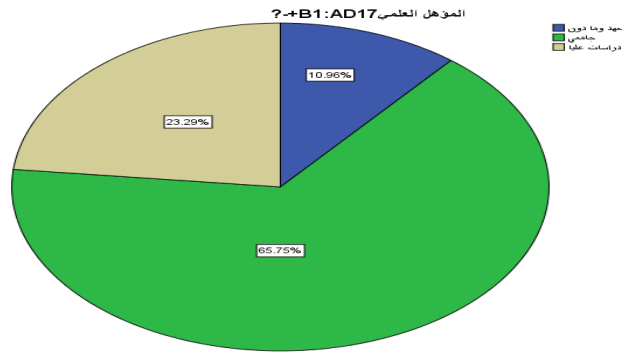
التوزيع التكراري النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
معهد وما دون	8	11.0
جامعي	48	65.8
دراسات عليا	17	23.3
<b>Total</b>	<b>73</b>	<b>100.0</b>

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss

### الشكل رقم (2)

التمثيل البياني لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي



من خلال جدول التوزيع التكراري والتمثيل البياني حسب متغير المؤهل العلمي تبين لنا أن نسبة المعهد وما دون (11,5) وأن نسبة الإجازة الجامعية (65,8) وأن نسبة الدراسات العليا (23,3) ونسبة الإجازة الجامعية هي الأعلى في مجتمع العينة وهذا يدل على المستوى العلمي الجيد لأفراد العينة

### الجدول رقم (3)

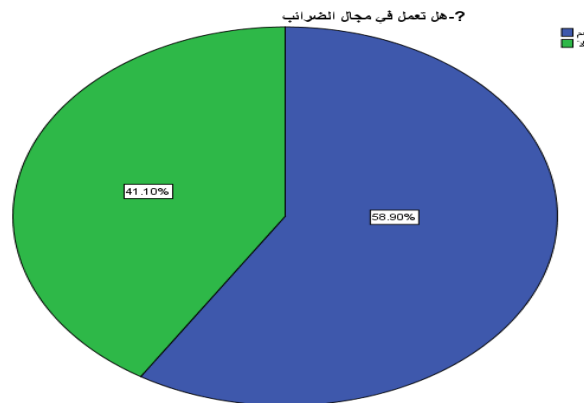
التوزيع التكراري النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب الأشخاص الذين يعملون في مجال الضرائب والذين لا يعملون به ولكن لهم علاقة ومعرفة بها مثل (المحامين والمحاسبين)

العمل في مجال الضرائب	العدد	النسبة المئوية
نعم	43	58.9
لا	30	41.1
<b>Total</b>	<b>73</b>	<b>100.0</b>

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss

### الشكل رقم (3)

التمثيل البياني لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمل في مجال الضرائب



◀ من خلال جدول التوزيع التكراري والتمثيل البياني حسب العمل في مجال الضرائب تبين أن ( 58,9) يعملون في مجال الضرائب وأن (41,9) لا يعملون بالضرائب وهذا مؤشر جيد لصحة الاستبيان.

#### الجدول رقم (4)

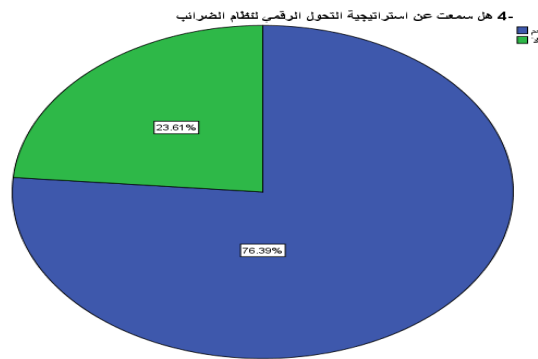
التوزيع التكراري النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب الأشخاص الذين سمعوا عن استراتيجية التحول الرقمي في النظام الضريبي

السماع عن استراتيجية التحول الرقمي في النظام الضريبي	العدد	النسبة المئوية
نعم	55	75.3
لا	17	23.3
<b>Total</b>	<b>72</b>	<b>98.6</b>
<b>System</b>	<b>1</b>	<b>1.4</b>
<b>Total</b>	<b>73</b>	<b>100.0</b>

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss

#### الشكل رقم (4)

التمثيل البياني لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب الذين سمعوا عن التحول الرقمي في مجال الضرائب



◀ من خلال جدول التوزيع التكراري والتمثيل البياني حسب الأفراد الذين سمعوا عن التحول الرقمي تبين أن نسبة الذين سمعوا به 75,3 وأن نسبة الذين لم يسمعوا به 23,3 وبهذا تكون نسبة الذين سمعوا أكبر وهذا مؤشر جيد لصحة الاستبيان .

#### الجدول رقم (5)

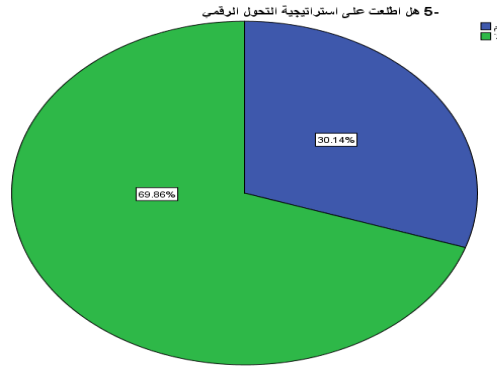
التوزيع التكراري النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب الأشخاص الذين اطلعوا على استراتيجية التحول الرقمي في النظام الضريبي

الاطلاع على استراتيجية التحول الرقمي في النظام الضريبي	العدد	النسبة المئوية
نعم	22	30.1
لا	51	69.9
<b>Total</b>	<b>73</b>	<b>100.0</b>

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي spss

### الشكل رقم (5)

التمثيل البياني لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب الذين اطلعوا على استراتيجية التحول الرقمي في مجال الضرائب



من خلال جدول التوزيع التكراري والتمثيل البياني حسب الأفراد الذين اطلعوا على استراتيجية التحول الرقمي كانت نسبتها (30,1) قليلة بالنسبة للذين لم يطلعوا على استراتيجية التحول الرقمي التي كانت نسبتها (69,9) وهذا يدل على حداثة موضوع الرقمنة في سورية.

### 3.4 اختبار صدق واعتمادية أداة البحث:

#### 3.4.1 اختبار الصدق الظاهري:

تم عرض مقياس أداة الدراسة على مجموعة من المختصين في هذا المجال وتم أخذ الملاحظات والتعديلات اللازمة على بعض العبارات التي تمت معالجتها وفق مقترحاته بما يناسب محتوى أداة الدراسة.

#### 3.4.2 اختبار ثبات أداة الدراسة:

تم اختبار ثبات الاستبانة وفق معامل ألفا كرونباخ Cronbach's alpha وذلك لقياس الاتساق الداخلي بين عباراتها , حيث تم اختبار الثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ لمدى معرفة مدى الاتساق الداخلي بين العبارات وحتى يتمتع بالثبات يجب أن لا يقل الحد الأدنى لقيمة المعامل عن (0,60) فكانت النتائج كما في الجدول التالي:

### الجدول رقم (6)

اختبار الثبات لمحاو الدراسة وفق معامل ألفا كرونباخ



عدد العبارات	معامل الثبات الكلي
31	0.906

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات تحليل البيانات وفق برنامج (SPSS).

◀ يوضح الجدول رقم (6) نتائج تحليل معامل ألفا كرونباخ لأسئلة كل محاور الاستبيان المتعلقة بمتغيرات الدراسة (الاستراتيجية الرقمية – الشفافية – العدالة - الإفصاح - الملائمة) وعددها 31 عبارة، حيث نرى أن معامل ألفا يظهر قيمة 0.906 أي أكبر من 0.6 وهي قيمة عالية وتدلل على صدق وثبات الاستبانة.

### 3.4.3 الإحصائيات الوصفية لمتغيرات ومحاور الدراسة:

#### 1- مدى الاستراتيجية الرقمية في النظام الضريبي:

الجدول رقم (5)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات ومحور الاستراتيجية الرقمية لمحور الاول من الاستبانة المرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي

الإحصاء الوصفي					
رقم المحور	الترتيب	الفقرات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	1	الاستراتيجية الرقمية تساهم في تحقيق التوجهات الحكومية وممكنات الحكومة الذكية في ظل التحول الرقمي	73	4.0411	.53847
2	5	النطاق الاستراتيجي الرقمي يغطي كافة احتياجات ومتطلبات الموظفين في ظل التحول الرقمي	73	3.5205	.83516
3	6	النطاق الاستراتيجي الرقمي يغطي كافة احتياجات ومتطلبات المتعاملين في ظل التحول الرقمي	73	3.4658	.89880
4	7	النطاق الاستراتيجي الرقمي يغطي كافة احتياجات ومتطلبات المجتمع	73	3.2877	.94985
5	3	لنطاق الاستراتيجي الرقمي يساهم في تعزيز جودة الحياة في بيئة العمل	73	3.9589	.69599
6	2	النطاق الاستراتيجي الرقمي يحقق التكامل المؤسسي ويساهم تحقيق التوجهات الحكومية للتحول الذكي	73	3.9863	.61222

7	4	ما مدى رضاك عن استراتيجية التحول الرقمي	73	3.9452	.84804
المجموع			73	26.2055	

يتضح من خلال البيانات في الجدول رقم (5) أن درجة الاستراتيجية الرقمية في النظام الضريبي كانت جميعها كبيرة من وجهة نظر مقدري الضرائب، فقد تراوحت المتوسطات الحسابية عليها ما بين ( 4.04 ) و ( 3.28 ) .  
وهما الفقرات (الاستراتيجية الرقمية تساهم في تحقيق التوجهات الحكومية وممكنات الحكومة الذكية في ظل التحول الرقمي) وبالتالي المستقصي آرائهم يعطون أهمية نسبية كبيرة في دور استراتيجية التحول الرقمي في مساهمة التوجهات الحكومية وممكناتها لما توفره من أهمية في النظام الضريبي في ظل التحول الرقمي وما تحققه و (النطاق الاستراتيجي الرقمي يغطي كافة احتياجات ومتطلبات المجتمع ) وهذه كانت بالمرتبة الاخيرة من اهتمام مقدري الضرائب ولكنها جاءت بمعدل فوق المحايد وهذا ما يجعلها ذو أهمية جيدة أيضاً وكانت الاستجابة على الدرجة الكلية كبيرة بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (26.2055).  
2- مدى الشفافية في النظام الضريبي في ظل التحول الرقمي:

#### الجدول رقم (6)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات ومحور الشفافية وهو المحور الثاني من الاستبانة المرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي

الاحصاء الوصفي					
رقم المحور	الترتيب	الفقرات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	5	تتأثر التقديرات الضريبية بتطبيق مفاهيم الشفافية في ظل التحول الرقمي	73	3.9863	.71673
2	6	يوجد علاقة بين تطبيق مفاهيم الشفافية وقرارات دوائر الضريبة في ظل التحول الرقمي	73	3.8904	.79165
3	2	يؤدي غياب الشفافية والوضوح في قوائم المكلّف المالية إلى قرارات ضريبية خاطئة في ظل التحول الرقمي	73	4.1370	.69352
4	3	الشفافية للبيانات المالية للمكلف تزيد من درجة الثقة بين المكلف ومراقب الدخل في ظل التحول الرقمي	73	4.1233	.72543

73	4.0548	.66438	تسمح الشفافية الضريبية بالاستعلام عن حقوق واجبات المكلف الضريبية ويزيد من ثقافتهم الضريبية في ظل التحول الرقمي	4	5
73	4.3014	.68079	في حالة توفر الشفافية للدوائر الضريبية فإنها تساهم في الحفاظ على المال العام في ظل التحول الرقمي	1	6
73	24.4932		المجموع		

◀ يتضح من خلال البيانات في الجدول رقم (6) أن درجة دور مبدأ الشفافية في ظل التحول الرقمي كانت جميعها كبيرة من وجهة نظر مقدري الضرائب، فقد تراوحت المتوسطات الحسابية عليها ما بين ( 4.30 ) و ( 3.89 ).

وهما الفقرات (في حالة توفر الشفافية للدوائر الضريبية فإنها تساهم في الحفاظ على المال العام في ظل التحول الرقمي ) وبالتالي المستقصي آرائهم يعطون أهمية نسبية كبيرة للشفافية لما توفره من أهمية في النظام الضريبي في ظل التحول الرقمي وما تحققه من الحفاظ على المال العام و (يوجد علاقة بين تطبيق مفاهيم الشفافية وقرارات دوائر الضريبة في ظل التحول الرقمي) أخذت المرتبة الأخيرة ولكنها لها أهمية لأنها فوق الحد المطلوب، أما في المرتبة الثانية فقد جاءت فقرة (غياب الشفافية في قوائم المكلف عنها تؤدي إلى قرارات ضريبية خاطئة في ظل التحول الرقمي) وهذا يدل على أهمية الشفافية في القرارات الضريبية في ظل التحول الرقمي أيضاً وتليها فقرة (الشفافية للبيانات المالية للمكلف تزيد من درجة الثقة بين المكلف ومراقب الدخل) فكلما ازدادت الشفافية ازدادت درجة الثقة بين المكلف ومراقب الدخل في ظل التحول الرقمي ويليها أيضاً فقرة (تسمح الشفافية الضريبية بالاستعلام عن حقوق واجبات المكلف الضريبية ويزيد من ثقافتهم الضريبية في ظل التحول الرقمي) وهذا معناه أن كلما ازدادت الشفافية ازدادت الثقافة الضريبية في ظل التحول الرقمي.

والفقرة قبل الأخيرة (تتأثر التقديرات الضريبية بتطبيق مفاهيم الشفافية في ظل التحول الرقمي) التي نالت أهمية جيدة لما لها التقديرات الضريبية أثر على الشفافية.

ولهذا فقد كانت الاستجابة على الدرجة الكلية كبيرة بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (24.4932) وهذه الدرجات كبيرة وهذا يدل على ارتفاع مستوى أهمية الشفافية في ظل التحول الرقمي.

3- مدى العدالة في النظام الضريبي في ظل التحول الرقمي:  
الجدول رقم (7)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات ومحور العدالة وهو المحور الثالث من الاستبانة المرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي

الاحصاء الوصفي					
رقم المحور	الترتيب	الفقرات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	8	تتخذ الإدارة الضريبية قرارات كفيhle بحماية مصالح المكلفين في ظل التحول الرقمي	73	3.4795	.95902
2	5	يتم النظر للإدارة العليا من قبل موظفيها على أنها تحاول ضمان الأداء المتميز والعادل في ظل التحول الرقمي	73	3.5616	.86581
3	4	تلتزم الإدارة الضريبية بالإرشادات العامة المقدمة لها من قبل وزارة المالية في ظل التحول الرقمي	73	3.5890	.81370
4	7	هناك سياسة واضحة لمتابعة إقرارات المكلفين وتدقيقها في ظل التحول الرقمي	73	3.5205	.94442
5	3	يتم إلغاء القرارات التي تتخذ بشكل خاطئ والتي من شأنها	73	3.7671	.90555

			الاضرار بالمصلحة العامة في ظل التحول الرقمي		
.89880	3.5342	73	يراعي قانون الادارة الضريبية لقواعد العدالة الخاصة بالمكلفين في ظل التحول الرقمي	6	6
.90429	4.0411	73	يحقق العمل بنظام التحول الرقمي العدالة الضريبية وزيادة التزام المكلف	2	7
.86515	4.1233	73	توفر العدالة في اتخاذ القرارات لدى دوائر الضريبة تساهم في الحفاظ على المال العام في ظل التحول الرقمي	1	8
	27.836	73	المجموع		

◀ يتضح من خلال البيانات في الجدول رقم (7) أن درجة دور مبدأ العدالة في ظل التحول الرقمي كانت جميعها كبيرة من وجهة نظر مقدري الضرائب، فقد تراوحت المتوسطات الحسابية عليها ما بين (4.12) و (3.47) وهما الفقرات (توفر العدالة في اتخاذ القرارات لدى دوائر الضريبة تساهم في الحفاظ على المال العام) وبالتالي المستقصي آرائهم يعطون أهمية نسبية كبيرة للعدالة في القرارات العادلة لدى الدوائر الضريبية لما توفره من أهمية في النظام الضريبي في ظل التحول الرقمي وما تحققة من الحفاظ على المال العام و (تتخذ الادارة الضريبية قرارات كفيله بحماية مصالح المكلفين) أخذت المرتبة الأخيرة ولكنها لها أهمية لأنها فوق الحد المطلوب أما في المرتبة الثانية جاءت الفقرة (يحقق العمل بنظام التحول الرقمي العدالة الضريبية وزيادة التزام المكلف) وهذا يدل على أهمية التحول الرقمي في تحقيق العدالة وزيادة التزام المكلف، أما الفقرة التي تليها هي (يتم الغاء القرارات التي تتخذ بشكل خاطئ والتي من شأنها الاضرار بالمصلحة العامة في ظل التحول الرقمي) وهذه أيضاً أخذت مستوى جيد من الأهمية، تليها فقرة (تلتزم الادارة الضريبية بالإرشادات العامة المقدمة لها من قبل وزارة المالية في ظل التحول الرقمي) وهذا قد أخذ منحى جيد من الأهمية للعدالة الضريبية أيضاً.

أما الفقرة الخامسة (يتم النظر للإدارة العليا من قبل موظفيها على أنها تحاول ضمان الأداء المتميز والعادل في ظل التحول الرقمي) كانت بمستوى جيد لأنها فوق الحد المطلوب وهو (3)

تليها الفقرة التالية (يراعي قانون الادارة الضريبية لقواعد العدالة الخاصة بالمكلفين في ظل التحول الرقمي) أيضاً جيدة ونالت أهمية من قبل مقدري الضرائب .

تليها فقرة (هناك سياسة واضحة لمتابعة إقرارات المكلفين وتدقيقها في ظل التحول الرقمي) كان مستوى أهميتها جيد فوق المستوى المحايد.

وكانت الاستجابة على الدرجة الكلية كبيرة بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (27,836) وهذه الدرجات كبيرة وهذا يدل على ارتفاع مستوى العدالة في ظل التحول الرقمي.

#### 4- مدى الإفصاح في النظام الضريبي في ظل التحول الرقمي:

الجدول رقم (8)

المتوسط والانحراف المعياري لعبارات ومحور الإفصاح وهو المحور الرابع من الاستبانة المرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي

الاحصاء الوصفي					
رقم المحور	الترتيب	الفقرات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	6	يتضمن التقرير السنوي المعد من قبل الادارة الضريبية والمقدم للوزارة إفضاحاً عن مستوى الحوكمة في دائرة الضريبة المالي في ظل التحول الرقمي	73	3.5890	.84715
2	7	تعتبر التقارير التي تقدمها الادارة الضريبية لوزارة المالية واضحة وتقدم معلومات كافية عن عمل الدائرة في ظل التحول الرقمي	73	3.5616	.74510
3	3	يحتاج مراقبين الدخل الى الإفصاح عن كافة المعلومات التي تلي احتياجاتهم في اتخاذ القرارات الضريبية في ظل التحول الرقمي	73	3.9863	.71673
4	5	ترتبط التخمينات الضريبية لمراقب الدخل على التوسع في الإفصاح المحاسبي للمكلف في ظل التحول الرقمي	73	3.6712	.85073
5	2	يساعد الإفصاح على تعديل الأخطاء الضريبية وتحسين طرق معالجتها في ظل التحول الرقمي	73	4.0548	.70495

76675.	3.9041	73	يسمح الإفصاح الضريبي السليم للمكلف بدفع أقل الضرائب دون الإخلال بالقوانين المعمول به " في ظل التحول الرقمي	4	6
84580.	4.0822	73	في حالة توفر الإفصاح لدوائر الضريبة فإنها تساهم في الحفاظ على المال العام في ظل التحول الرقمي	1	7
	26.8492	73	المجموع		

◀ يتضح من خلال البيانات في الجدول رقم (8) أن درجة دور مبدأ الإفصاح في ظل التحول الرقمي كانت جميعها كبيرة من وجهة نظر مقدري الضرائب، فقد تراوحت المتوسطات الحسابية عليها ما بين ( 4.08 ) و ( 3.56 ) وهذه الدرجات كبيرة وهذا يدل على ارتفاع مستوى الإفصاح في ظل التحول الرقمي.

وهما الفقرات (توفر الإفصاح لدى دوائر الضريبة تساهم في الحفاظ على المال العام) وبالتالي المستقضي آرائهم يعطون أهمية نسبية كبيرة للإفصاح لما توفره من أهمية في النظام الضريبي في ظل التحول الرقمي وما تحققه من الحفاظ على المال العام و (تعتبر التقارير التي تقدمها الإدارة الضريبية لوزارة المالية واضحة وتقدم معلومات كافية عن عمل الدائرة) وهذه لها أهمية لحصولها على مستوى جيد لأنها فوق المستوى المحايد.

أما الفقرة الثانية (يساعد الإفصاح على تعديل الأخطاء الضريبية وتحسين طرق معالجتها في ظل التحول الرقمي) كانت بمستوى جيد من الأهمية، تليها فقرة (يحتاج مراقبين الدخل إلى الإفصاح عن كافة المعلومات التي تلي احتياجاتهم في اتخاذ القرارات الضريبية في ظل التحول الرقمي) التي أخذت أيضاً أهمية جيدة من قبل أفراد العينة لأن الإفصاح الجيد عن المعلومات الضريبية يحقق نتائج جيدة في اتخاذ القرارات.

أما الفقرة الرابعة (يسمح الإفصاح الضريبي السليم للمكلف بدفع أقل الضرائب دون الإخلال بالقوانين المعمول به " في ظل التحول الرقمي) كانت ذو مستوى جيد من الأهمية لأن الإفصاح السليم ينتج عنه تقديرات صحيحة وبالتالي تدفع ضرائب أقل.

تليها فقرة (ترتبط التخمينات الضريبية لمراقب الدخل على التوسع في الإفصاح المحاسبي للمكلف في ظل التحول الرقمي) أيضاً كانت بمستوى جيد.

أما الفقرة ما قبل الأخيرة (يتضمن التقرير السنوي المعد من قبل الإدارة الضريبية والمقدم للوزارة إفصاحاً عن مستوى الحوكمة في دائرة الضريبة المالي في ظل التحول الرقمي) نالت أيضاً أهمية جيدة فوق مستوى الحياد.

وبالتالي فإن الاستجابة على الدرجة الكلية كبيرة بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (26,8492) وهذه الدرجات كبيرة وهذا يدل على ارتفاع مستوى الإفصاح في ظل التحول الرقمي.

## 5- مدى الملائمة في النظام الضريبي في ظل التحول الرقمي:

الجدول رقم (9)

المتوسط والانحراف المعياري لعبارات ومحور الملائمة وهو المحور الخامس من الاستبانة المرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي

الاحصاء التطبيقي					
رقم المحور	الترتيب	الفقرات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	3	عدم تحقيق القوانين والتشريعات المتعلقة بضريبة الدخل لا يحقق العدالة الاجتماعية في ظل التحول الرقمي	73	3.6027	.87781
2	2	يتصف الأداء في ضريبة الدخل بالعشوائية والأهواء الشخصية لمراقب الدخل في ظل التحول الرقمي	73	3.7808	.97534
3	1	في حالة توفر الملائمة لدوائر الضريبة فإنها تساهم في الحفاظ على المال العام في ظل التحول الرقمي	73	4.1644	.70738
		المجموع	73	11.5479	

◀ يتضح من خلال البيانات في الجدول رقم (9) أن درجة دور مبدأ الملائمة في ظل التحول الرقمي كانت جميعها كبيرة من وجهة نظر مقدري الضرائب، فقد تراوحت المتوسطات الحسابية عليها ما بين ( 4.16 ) و ( 3.60 ) وهذه الدرجات كبيرة وهذا يدل على ارتفاع مستوى الملائمة في ظل التحول الرقمي.

وهما الفقرات (توفر الملائمة لدى دوائر الضريبة تساهم في الحفاظ على المال العام) وبالتالي المستقصي آرائهم يعطون أهمية نسبية كبيرة للملائمة لما توفره من أهمية في النظام الضريبي في ظل التحول الرقمي وما تحققه من الحفاظ على المال العام.

و (عدم تحقيق القوانين والتشريعات المتعلقة بضريبة الدخل لا يحقق العدالة الاجتماعية) كانت نسبته جيدة وله أهمية كونه فوق مستوى الحياد.



أما الفقرة الثانية (يتصف الأداء في ضريبة الدخل بالعشوائية والأهواء الشخصية لمراقب الدخل) حصلت على أهمية ومستوى جيد وبالتالي كانت الاستجابة على الدرجة الكلية كبيرة بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (11,5479) وهذه الدرجات كبيرة وهذا يدل على ارتفاع مستوى مبدأ الملائمة في ظل التحول الرقمي.

#### 3.4.4 الإجابة على مشكلة وتساؤلات الدراسة التساؤل الأول:

1- هل هناك علاقة بين النظام الضريبي والشفافية في ظل التحول الرقمي لاختبار هذا التساؤل سيتم استخدام الانحدار الخطي البسيط كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (10) نتائج معاملات الارتباط واختبار تحليل التباين جدول اختبار معاملات الانحدار الخطي البسيط

معامل الانحدار					Sig	F المحسوبة	Adjusted R Square	R Square	R	المتغير التابع
Sig	T المحسوبة	Std. Error	B	البيان						
.001	3.462	.095	.329	الاستراتيجية الرقمية	.001 <sup>a</sup>	11.988	.132	.144	.380 <sup>a</sup>	الشفافية

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

a: دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (  $\alpha = 0.05$  )

◀ تبلغ قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين ( $r = 0.380^a$ ) وبالتالي يوجد علاقة ارتباطية موجبة متوسطة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية 0.05 بين الشفافية والاستراتيجية الرقمية.

◀ تبلغ قيمة معامل التحديد ( $r \text{ square} = 0.144$ ) أي أن الاستراتيجية الرقمية تفسر التغيرات الحاصلة في الشفافية (وذلك بنسبة 14% وهي قيمة جيدة).

◀ يتضح وجود علاقة ذات دلالة إحصائية، أن قيمة إحصائية فيشر F المحسوبة لتحليل تباين الانحدار بلغت (11.988) فقد كان مستوى الدلالة الإحصائية.

(  $\alpha = 0.001$  ) أقل من مستوى الدلالة المطلوب وهو ( $\alpha = 0.05$ ) ، و التي تنص على انه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) أي يوجد علاقة ارتباط واضحة بين النظام الضريبي والشفافية في ظل التحول الرقمي.

◀ يتضح أيضاً أن قيم (t) دالة إحصائية وموجبة وهذا يعني أن محاور الاستراتيجية الرقمية واثرها على الشفافية والدرجة الكلية لدى عينة الدراسة من الأفراد كانت مرتفعة وأكبر

وبشكل دال إحصائياً من المستوى المتوسط، وهذا يعبر عن أهمية أو قيمة النظام الضريبي والشفافية في ظل التحول الرقمي من وجهة نظر مقدري الضرائب والتي كانت تقديراتها جميعها مرتفعة.

## التساؤل الثاني:

### 2- هل هناك علاقة بين النظام الضريبي والعدالة في ظل التحول الرقمي

الجدول رقم (11) نتائج معاملات الارتباط واختبار تحليل التباين جدول اختبار معاملات الانحدار الخطي البسيط

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

a: دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ )

معامل الانحدار					Sig	F المحسوبة	Adjusted R Square	R Square	R	المتغير التابع
Sig	T المحسوبة	Std. Error	B	البيان						
.000	4.704	.120	.567	الاستراتيجية الرقمية	.000 <sup>a</sup>	22.132	.227	.238	.487 <sup>a</sup>	العدالة

تبلغ قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين ( $r = 0.487^a$ ) وبالتالي يوجد علاقة ارتباطية موجبة متوسطة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية 0.05 بين العدالة والاستراتيجية الرقمية

تبلغ قيمة معامل التحديد ( $r \text{ square} = 0.238$ ) أي أن الاستراتيجية الرقمية تفسر التغيرات الحاصلة في العدالة وذلك بنسبة 23% وهي قيمة جيدة

وجود علاقة ذات دلالة إحصائية، أن قيمة إحصائية فيشر F المحسوبة لتحليل تباين الانحدار بلغت (22،132) قد كان مستوى الدلالة الإحصائية ( $\alpha = 0.000$ ) أقل من مستوى الدلالة المطلوب وه ( $\alpha = 0.05$ )، والتي تنص على أنه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)

أي يوجد علاقة ارتباط واضحة بين النظام الضريبي والعدالة في ظل التحول الرقمي يتضح أيضاً أن جميع قيم (t) دالة إحصائية وموجبة وهذا يعني أن محاور الاستراتيجية الرقمية واثرها على العدالة والدرجة الكلية لدى عينة الدراسة من الأفراد كانت مرتفعة

وأكبر وبشكل دال إحصائياً من المستوى المتوسط، وهذا يعبر عن أهمية أو قيمة النظام الضريبي والعدالة في ظل التحول الرقمي من وجهة نظر مقدري الضرائب والتي كانت تقديراتها جميعها مرتفعة.

### التساؤل الثالث:

3- هل هناك علاقة بين النظام الضريبي والإفصاح في ظل التحول الرقمي  
الجدول رقم (12) نتائج معاملات الارتباط واختبار تحليل التباين جدول اختبار معاملات الانحدار الخطي البسيط

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

a: دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ )

معامل الانحدار					Sig	F المحسوبة	Adjust ed R Square	R Squa re	R	المتغير التابع
Sig	T المحسوبة	Std. Error	B	البيان						
.000	6.267	.087	.567	الاستراتيجي جيدة الرقمية	.000 <sup>a</sup>	39.276	.347	.356	.597 <sup>a</sup>	الإفصاح

← تبلغ قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين ( $r = 0.597^a$ ) وبالتالي يوجد علاقة ارتباطية موجبة متوسطة ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة معنوية 0.05 بين الإفصاح والاستراتيجية الرقمية.

← تبلغ قيمة معامل التحديد ( $r \text{ square} = 0.356$ ) أي أن الاستراتيجية الرقمية تفسر التغيرات الحاصلة في الإفصاح وذلك بنسبة 35% وهي قيمة جيدة.

← وجود علاقة ذات دلالة احصائية، أن قيمة إحصائية فيشر F المحسوبة لتحليل تباين الانحدار بلغت (39،276).

وقد كان مستوى الدلالة الاحصائية ( $\alpha = 0.000$ ) اقل من مستوى الدلالة المطلوب وهو ( $\alpha = 0.05$ )، والتي تنص على انه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).

أي يوجد علاقة ارتباط واضحة بين النظام الضريبي والإفصاح في ظل التحول الرقمي.

◀ يتضح أيضاً جميع قيم ( t ) دالة إحصائية وموجبة وهذا يعني أن محاور الاستراتيجية الرقمية واثرها على الإفصاح والدرجة الكلية لدى عينة الدراسة من الأفراد كانت مرتفعة وأكبر وبشكل دال إحصائياً من المستوى المتوسط، وهذا يعبر عن أهمية أو قيمة النظام الضريبي والإفصاح في ظل التحول الرقمي من وجهة نظر مقدري الضرائب والتي كانت تقديراتها جميعها مرتفعة.

#### التساؤل الرابع:

4- هل هناك علاقة بين النظام الضريبي والملائمة في ظل التحول الرقمي  
الجدول رقم (12) نتائج معاملات الارتباط واختبار تحليل التباين جدول اختبار معاملات الانحدار الخطي البسيط

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

a: دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ )  
◀ تبلغ قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين ( $r = 0.217^a$ ) وبالتالي يوجد علاقة ارتباطية

معامل الانحدار					Sig	F المحسوبة	Adjusted R Square	R Square	R	المتغير التابع
Sig	T المحسوبة	Std. Error	B	البيان						
.065	1.872	.127	.237	الاستراتيجية الرقمية	.065 <sup>a</sup>	3.504	.034	.047	.217 <sup>a</sup>	الملائمة

موجبة متوسطة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية 0.05 بين الملائمة والاستراتيجية الرقمية.

◀ تبلغ قيمة معامل التحديد ( $r \text{ square} = 0.047$ ) أي أن الاستراتيجية الرقمية تفسر التغيرات الحاصلة في الملائمة وذلك بنسبة 4% وهي قيمة جيدة.

◀ فيما يتعلق بمبدأ الملائمة، أن قيمة إحصائية فيشر F المحسوبة لتحليل تباين الانحدار بلغت (3,504).

وقد كان مستوى الدلالة الإحصائية ( $\alpha = 0.065$ ) وهو أكبر من مستوى الدلالة المطلوب وهو ( $\alpha = 0.05$ ) لذلك لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)  $\alpha$  لدور مبدأ الملائمة.

أي يوجد لا يوجد علاقة ارتباط واضحة بين النظام الضريبي والملائمة في ظل التحول الرقمي

◀ جميع قيم (t) دالة إحصائية وموجبة وهذا يعني أن محاور الاستراتيجية الرقمية واثرها على الملائمة والدرجة الكلية لدى عينة الدراسة من الأفراد كانت مرتفعة وأكبر وبشكل دال إحصائياً من المستوى المتوسط، وهذا يعبر عن أهمية أو قيمة النظام الضريبي والملائمة في ظل التحول الرقمي من وجهة نظر مقدري الضرائب والتي كانت تقديراتها جميعها مرتفعة.

### التساؤل الرئيسي:

هل هناك علاقة بين أهداف الاستراتيجية الرقمية والنظام الضريبي

الجدول رقم (13) نتائج معاملات الارتباط واختبار تحليل التباين جدول اختبار معاملات الانحدار الخطي البسيط

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

a: دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ )

◀ تبلغ قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين ( $r = 0.580^a$ ) وبالتالي يوجد علاقة ارتباطية

المتغير التابع	R	R Square	Adjusted R Square	F المحسوبة	Sig	معامل الانحدار				
						البيان	B	Std. Error	T المحسوبة	Sig
النظام الضريبي	.580 <sup>a</sup>	.337	.328	36.077	.000 <sup>a</sup>	الاستراتيجية الرقمية	.460	.077	6.006	.000

موجبة متوسطة ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة معنوية 0.05 بين النظام الضريبي

والاستراتيجية الرقمية

◀ تبلغ قيمة معامل التحديد ( $r \text{ square} = 0.337$ ) أي أن الاستراتيجية الرقمية تفسر التغيرات الحاصلة في النظام الضريبي وذلك بنسبة 33% وهي قيمة جيدة.

◀ وفيما يتعلق بالدرجة الكلية لجميع المحاور المتعلقة بدور العلاقة بين النظام الضريبي والاستراتيجية الرقمية، أن قيمة إحصائية فيشر F المحسوبة لتحليل تباين الانحدار بلغت

(36,077) وقد كان مستوى الدلالة الاحصائية ( $\alpha = 0.000$ ) وهو أقل من مستوى الدلالة المطلوب وهو ( $\alpha = 0.05$ ) تنص على انه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)  $\alpha$ .

أي يوجد علاقة إحصائية واضحة بين النظام الضريبي وبين الاستراتيجية الرقمية، وتشير هذه النتيجة الى اجتماع عينة الدراسة على وجود هذه العلاقة على الرغم من اختلاف العينة في بعض المحاور السابقة اختلافاً بسيطاً لم يمنع من وجود علاقة كلية بين النظام الضريبي وبين الاستراتيجية الرقمية.

◀ جميع قيم (ت) دالة إحصائية وموجبة وهذا يعني أن مجالات ومحاور دور العلاقة بين النظام الضريبي والاستراتيجية الرقمية والدرجة الكلية لدى عينة الدراسة من الأفراد كانت عن أهمية أو قيمة محاور مرتفعة وأكبر إحصائياً من المستوى المتوسط، وهذا يعبر وبشكل دال وجود العلاقة بين النظام الضريبي والاستراتيجية الرقمية من وجهة نظر مقدري الضرائب والتي كانت تقديراتها جميعها مرتفعة.

### 3.5 نتائج الدراسة:

تهدف هذه الفقرة إلى مناقشة نتائج الدراسة التي تحدثت عن أثر التحول الرقمي على النظام الضريبي وكذلك التعرف على مجموعة التساؤلات ومناقشة النتائج والتي ستبنى عليها التوصيات المختلفة وبعد دراسة وتحليل الاستبيان على البرنامج الاحصائي SPSS توصلنا إلى النتائج التالية:

◀ يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) الذي كان مستوى الدلالة أقل من مستوى الدلالة المطلوب (0.05) أي يوجد علاقة ارتباط واضحة بين النظام الضريبي والشفافية في ظل التحول الرقمي.

◀ يوجد دالة إحصائية موجبة وهذا يعني أن محاور الاستراتيجية الرقمية وأثرها على الشفافية والدرجة الكلية لدى عينة الدراسة من الأفراد كانت مرتفعة وأكبر وبشكل دال إحصائياً من المستوى المتوسط وهذا يعبر عن أهمية أو قيمة النظام الضريبي والشفافية في ظل التحول الرقمي

◀ يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) وقد كان مستوى الدلالة الاحصائية أقل من مستوى الدلالة المطلوب وهو (0.05) أي يوجد علاقة ارتباط واضحة بين النظام الضريبي والإفصاح في ظل التحول الرقمي.

◀ وجود دالة إحصائية وموجبة وهذا يعني أن محاور الاستراتيجية الرقمية وأثرها على الإفصاح والدرجة الكلية لدى عينة الدراسة من الأفراد كانت مرتفعة وأكبر وبشكل دال

إحصائياً من المستوى المتوسط، وهذا يعبر عن أهمية أو قيمة النظام الضريبي والإفصاح في ظل التحول الرقمي.

◀ وجود علاقة ذات دلالة إحصائية، الذي كان مستوى الدلالة الإحصائية أقل من مستوى الدلالة المطلوب وهو (0,05) والتي تنص على أنه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( 0.05 ) أي يوجد علاقة ارتباط واضحة بين النظام الضريبي والعدالة في ظل التحول الرقمي.

◀ وجود دالة إحصائية وموجبة وهذا يعني أن محاور الاستراتيجية الرقمية واثرها على الملائمة والدرجة الكلية لدى عينة الدراسة من الأفراد كانت مرتفعة وأكبر وبشكل دال إحصائياً من المستوى المتوسط، وهذا يعبر عن أهمية أو قيمة النظام الضريبي والملائمة في ظل التحول الرقمي.

◀ وجود دالة إحصائية وموجبة وهذا يعني أن محاور الاستراتيجية الرقمية واثرها على العدالة والدرجة الكلية لدى عينة الدراسة من الأفراد كانت مرتفعة وأكبر وبشكل دال إحصائياً من المستوى المتوسط، وهذا يعبر عن أهمية أو قيمة النظام الضريبي والعدالة في ظل التحول الرقمي.

◀ لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) الذي كان مستوى الدلالة أكبر من (0.05) لدور مبدأ الملائمة أي يوجد لا يوجد علاقة ارتباط واضحة بين النظام الضريبي والملائمة في ظل التحول الرقمي .

◀ وجود دالة إحصائية وموجبة وهذا يعني أن مجالات ومحاور دور العلاقة بين النظام الضريبي والاستراتيجية الرقمية والدرجة الكلية لدى عينة الدراسة من الأفراد كانت عن أهمية أو قيمة محاور مرتفعة وأكبر إحصائياً من المستوى المتوسط، وهذا يعبر وبشكل دال وجود العلاقة بين النظام الضريبي والاستراتيجية الرقمية.

أيضاً كانت أقوى المبادئ بالنظام الضريبي هي العدالة يليه مبدأ الإفصاح ويله مبدأ الشفافية ومن ثم الملائمة.

### 3.6 التوصيات

في ضوء ما تقدم من نتائج، خرجت الباحثة بعدة توصيات، منها:

- 1- توافر متطلبات التحول الرقمي لتحقيق كفاءة النظام الضريبي.
- 2- العمل على إزالة المعوقات التي تحد من فاعلية التحول الرقمي على النظام الضريبي.
- 3- الالتزام بالمعايير الواجب توافرها في للموارد البشرية لتحقيق كفاءة النظام الضريبي في ظل التحول الرقمي.

- 4- العمل على تطبيق نظام رقمي فعال في جميع أنحاء الدولة يوفر جميع الخدمات التقنية بين المكلفين وبين أعضاء الهيئة.
- 5- العمل على وضع أنظمة قانونية للجرائم الإلكترونية كفيلة بحماية مصالح الاطراف العمل الضريبي.
- 6- الافصاح عن جميع المعاملات والتقارير وعن كافة المعلومات التي تلبى احتياجات مراقبين الدخل في اتخاذ القرارات الضريبية.
- 7- ضرورة وجود شفافية ضريبية في قوائم المكلف المالية في ظل التحول الرقمي.
- 8- ضرورة وجود قرارات عادلة من الادارة العليا تنصف المكلفين.
- 9- ضرورة الاهتمام بتطوير بنية تحتية رقمية مرنة ودعمها من خلال تعزيز جاهزية أمن المعلومات في المؤسسات السورية.
- 10- سد الفجوة الرقمية القائمة ودعم الاساليب المبتكرة للتحول الرقمي عبر عقد دورات تدريبية للكوادر البشرية ليتمكنوا من استخدام التكنولوجيا والاستفادة من كافة المزايا التي تقدمها.
- 11- رفع مستوى التدريب والتأهيل في مجال تقانة المعلومات والاتصالات، وفي مؤهلات الموارد البشرية العاملة في مجال تقانة المعلومات لدى القطاع العام، لقدرتها على متابعة التطورات والمستجدات العالمية في هذا المجال.
- 12- تشجيع التحول الرقمي على التعامل مع البرمجيات وأساليب الدعم الفني والعمل على توفير جميع المعدات والأجهزة وملحقاتها.
- 13- ضرورة التقييم المستمر للمحتوى والامكانيات المتاحة ومقارنتها بالمعايير العالمية.
- 14- توظيف العاملين في القطاع العام بالشكل الأمثل.
- 15- العمل على إنشاء بطاقات ذكية ضريبية مخصصة لكل مكلف ضريبي وربطها في الموبايل لأرسال المعلومات للمكلف ليسهل وصولها اليه والالتزام بالدفع الضريبي.
- 16- دعم التطور السليم للذكاء الاصطناعي من خلال توفير بيئة تنظيمية مناسبة ومحفزة للثقة وتنقيف المؤسسات والحكومة والمجتمع بشأن تكنولوجيا المعلومات وتطورها.
- 17- إجراء دراسات مستقبلية في التحول الرقمي لتشمل متغيرات أشمل من المتغيرات التي شملتها الدراسة الحالية.

### 3.7 صعوبات الدراسة:

عدم توفر المعلومات والمراجع الكافية للموضوع نظراً لحدائته.



انعدام الدراسات التي تربط بين التحول الرقمي والنظام الضريبي.

صعوبة جمع البيانات والإحصائيات الحديثة التي تخص سورية وبالخصوص في مجال التحول الرقمي. نقص المراجع الحديثة التي تتعلق بسورية في المجال الرقمي وخاصة الملم بجميع متغيرات الدراسة والذي تطلب مني الدراسة في مجال الرقمنة وربطه بطريقة منهجية مع باقي متغيرات الدراسة لتحديد أثر الرقمنة على النظام الضريبي.

#### المراجع:

وذلك حسب ورودها في الدراسة :

#### 4 قائمة المراجع العربية

1. <https://moct.gov.sy>. (.). تم الاسترداد من السورية للخدمات الحكومية وزارة الاتصالات.
2. [sy.gov.syriantax.w](http://sy.gov.syriantax.w). (.). تم الاسترداد من موقع الهيئة العامة للضرائب والرسوم المالية.
3. [sy.gov.syriantax.w](http://sy.gov.syriantax.w). (2022).
4. آلاء يامين. (2019). دور وطبيعة المعلومات الضريبية في الحفاظ على المال العام. نايلس.
5. أحمد عبد القادر نور محمد الظاهر. (2015). جودة الخدمات الإلكترونية في السودان من وجهة نظر المراجعين. الاردن: المجلة الأردنية في إدارة الاعمال.
6. السيد عبد المولى. (1994). الوجيز في الضرائب على الدخل. دار النهضة العربية.
7. الصديق جعوان. (2002). إشكالية التهرب الضريبي في المغرب. الرباط.
8. أمين مصطفى. (2018). التحول الرقمي في الجامعات المصرية كمتطلب لتحقيق مجتمع المعرفة. مصر: مجلة الإدارة التربوية.
9. أنيل والعلماء وبدر كوارنا. (2016). الثورة الصناعية الرقمية استطلاع الثورة الصناعية الرابعة في الشرق الأوسط.
10. إيمان عبد المحسن زكي. (2009). الحكومة الإلكترونية مدخل إداري متكامل. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
11. إيهاب خميس المنير. (2007). متطلبات تنمية الموارد البشرية لتطبيق الإدارة الإلكترونية. الرياض.

12. بركة باكيناز. (2008). الإدارة الاستراتيجية المفهوم المعوقات المقومات بالتطبيق على عينة من البلدان العربية. القاهرة.
13. بشار حسين العجل. (2017). الخراج والضريبة المعاصرة في الفقه الاسلامي. لبنان: دار الكتب والعملة.
14. بشار يزيد الوليد. (2009). المفاهيم الإدارية الحديثة . الاردن : دار الراية للنشر والتوزيع .
15. جهاد خصاونة. (2000). المالية العامة والتشريع الضريبي. عمان: دار وائل للطباعة.
16. حسن عواضة. (1995). المالية العامة وموازنة الضرائب ورسوم دراسة مقارنة. لبنان: دار الخلود.
17. حسن لوشن. (2003). استراتيجيات تطوير التعليم نماذج نظرية ورؤية مستقبلية. المجلة العربية للتربية.
18. حسين سيد حسن عبد الباقي. (2022). أثر التحول الرقمي على الامتثال الضريبي في ظل أزمة كورونا العالمية . مصر .
19. حسين مصطفى حسين. (2006). المالية العامة (المجلد 5). الجزائر.
20. خالد أمي عبد الله حامد داوود الطلحة. (2015). النظم الضريبية دراسة مقارنة. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
21. خالد حمد. (2021). أثر الإيرادات الضريبية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكمية في السودان.
22. رحال مصطفى. (2011). أثر قانون ضريبة الدخل المؤقت . الأردن.
23. زهية لموشي. (2016). تفعيل نظام التعليم الإلكتروني كآلية لرفع المستوى الاداء في الجامعات في ظل تكنولوجيا المعلومات. لبنان طرابلس.
24. سحر مصطفى عبد الرزاق. (2019). التحول الرقمي تحدي جديد لمهنة المحاسبة والمراجعة لدعم التنمية المستدامة. مصر.
25. سعاد فهد الحوال. (2019). منهجية التحول الرقمي المرتبطة بالبيئة. مصر.
26. شاكر علي ،والخفاشي عبيد. (2017). أثر نظم المعلومات في زيادة الإيرادات الضريبية.
27. شكري و عثمان سعيد العشماوي. (2007). اقتصاديات الضرائب. الاسكندرية.
28. صعاينة جهان. (2022). دور رقمنة النظام الضريبي الجزائري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. الجزائر.
29. طارق الحاج. (2009). المالية العامة (المجلد 1). عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
30. طارق حماد. (2005). حوكمة الشركات. مصر: الدار الجامعية للطباعة والنشر.

31. طلق عوض الله السواط. (2022). أثر التحول الرقمي على كفاءة الأداء الأكاديمي. السعودية: جامعة الملك عبد العزيز.
32. عثمان سعيد شكري العشماوي. (2007). اقتصاديات الضرائب. الإسكندرية: الدار الجامعية.
33. علا الشلة. (2005). محددات الإيرادات العامة في فلسطين. نابلس فلسطين.
34. علاء الصبيحي. (2022). دور التحول الرقمي في الحد من التهرب الضريبي. دمشق: جامعة البحث.
35. علي كنعان. (1999). النظام النقدي والمصرفي السوري. دمشق: دار الرضا.
36. علي كنعان. (2003). المالية العامة والإصلاح المالي سورية. دمشق: دار الرضا.
37. غانم هاني. (2017). المالية العامة والتشريع الضريبي في ضوء النظام المالي والضريبي لدولة فلسطين. فلسطين: مكتبة نيسان للطباعة والتوزيع.
38. مبروك نصير. (2021). تعزيز دور التحول الرقمي في التحاسب الضريبي الإلكتروني بهدف تعظيم موارد الحصيلة الضريبية.
39. محمد الخالدي. (2007). التكنولوجيا الإلكترونية. عمان: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع.
40. محمد خصاونة. (2014). المالية العامة النظرية والتطبيق. عمان الأردن.
41. محمد عباس محرز. (2008). اقتصاديات الجباية والضرائب. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.
42. محمد نوفق عبد المحسن وكريم علي عباس. (2012). إمكانية تطبيق الحكومة الإلكترونية في الهيئة العامة للضرائب.
43. مسوده سناء والمفلح خالد. (2015). الإيرادات الضريبية في رقد الموازنة العامة الأردنية بالايورات العامة.
44. مليكة قرباتي. (2018). دور الحكومة الإلكترونية في مكافحة الفساد. الجزائر.
45. نجلاء أحمد يس. (2015). دراسة لواقع مبادرات المكتبات ومؤسسات المعلومات العربية.
46. هبة عبد المنعم وصبري الفران. (2021). رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية.
47. ولاء عبدالله محمود. (2018). مقومات تنمية الموارد البشرية الأكاديمية بجامعة بنها في العصر الرقمي. مجلة كلية التربية جامعة كفر الشيخ.
48. وليد كامل محمد بن كامل. (2021). التحول الرقمي وتأثيره على تعزيز الميزة التنافسية للخدمات المصرفية من وجهة نظر مسؤولي خدمة العمال. أسوان.
49. يونس أحمد البطريق. (2001). النظم الضريبية. الإسكندرية.

- Creating value- the dyadic relationship  
Information.*
2. kathryn, M. (1994). *management*. Newyork.
  3. khan, S. (2017). *Leadership in the Digital Age - a study on the effects of digitalization on top management leadership*. Stockholm.
  4. Kirbac, G. (2021). *اسطنبول بضمانات التحول الرقمي للشركات*.
  5. Licka, G. (2017). *Survey the digital future of higher education – what does it look like and how can it be shaped*. Germany.
  6. Michael&haggans. (2014). *Public Digital Policies in Higher education acomparative survey between spain , france, Italy and the united kingdom. Future of the campus in a Digital world*.
  7. OECD, b. E. (2014). *Addressing the Tax Challenges of the Digital Economy*.

الجمهورية العربية السورية  
وزارة التعليم العالي  
المعهد العالي لإدارة الأعمال  
ماجستير التأهيل والتخصص بإدارة  
الأعمال  
اختصاص قانون أعمال

أداة الدراسة (استمارة الاستبيان):

## الاستبيان

### استبيان حول أثر التحول الرقمي في النظام الضريبي

يعد هذا الاستبيان جزء من رسالة الماجستير التي أقوم بها حول " أثر التحول الرقمي في النظام الضريبي " وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في ماجستير قانون الأعمال في معهد هبة

يرجى من حضرتكم تعبئة هذه الاستمارة لما لها من أهمية علمياً  
بأن هذه البيانات ستحاط بالسرية التامة وسوف تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط  
مع جزيل الشكر والاحترام لتعاونكم  
الباحثة: تهال باسل شعبان

### أولاً: المتغيرات الشخصية والوظيفية:

يرجى وضع علامة عند الاختيار:

1- الجنس:

1-ذكر 2-أنثى

2- المؤهل العلمي:

1-معهد وما دون 2- جامعة 3 دراسات عليا (ماجستير- دكتوراه)

3- هل تعمل في مجال الضرائب

1- نعم 2- لا

القسم الأول: التحول الرقمي

4- هل سمعت عن استراتيجية التحول الرقمي لنظام الضرائب

1- نعم 2- لا

5- هل اطلعت على استراتيجية التحول الرقمي

1- نعم 2- لا

المحور الأول : الاستراتيجية الرقمية

الرجاء الإجابة عن فقرات الاستبانة من خلال وضع إشارة أمام العبارة التي تعبر عن رأيكم:

الرقم	العبارات	موافق تماما	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق تماما
6	الاستراتيجية الرقمية تساهم في تحقيق التوجهات الحكومية وممكّنات الحكومة الذكية					
7	الاستراتيجي الرقمي يغطي كافة احتياجات ومتطلبات الموظفين					
8	النطاق النطاق الاستراتيجي الرقمي يغطي كافة احتياجات المتعاملين					
9	النطاق النطاق الاستراتيجي الرقمي يغطي كافة احتياجات المجتمع					
10	النطاق الاستراتيجي الرقمي يساهم في تعزيز جودة الحياة في بيئة العمل.					
11	النطاق الاستراتيجي الرقمي يحقق التكامل المؤسسي ويساهم تحقيق التوجهات الحكومية للتحويل الرقمي					
12	مامدى رضاك عن استراتيجية التحويل الرقمي					

القسم الثاني: النظام الضريبي

المحور الأول: الشفافية

13	تتأثر التقديرات الضريبية بتطبيق مفاهيم الشفافية في ظل التحويل الرقمي					
14	يوجد علاقة بين تطبيق مفاهيم الشفافية وقرارات دوائر الضريبة في ظل التحويل الرقمي					
15	يؤدي غياب الشفافية والوضوح في قوائم المكلف المالية إلى قرارات ضريبية خاطئة في ظل التحويل الرقمي					
16	الشفافية للبيانات المالية للمكلف تزيد من درجة الثقة بين المكلف ومراقب الدخل في ظل التحويل الرقمي					
17	تسمح الشفافية الضريبية بالاستعلام عن حقوق واجبات المكلف الضريبية					

					ويزيد من ثقافتهم الضريبية في ظل التحول الرقمي	
					في حالة توفر الشفافية للدوائر الضريبية فإنها تساهم في الحفاظ على المال العام في ظل التحول الرقمي	18

المحور الثاني : العدالة :

					يحقق العمل بنظام التحول الرقمي العدالة الضريبية وزيادة التزام المكلف في ظل التحول الرقمي	19
					تتخذ الإدارة الضريبية قرارات كفيhle بحماية مصالح المكلفين في ظل التحول الرقمي	20
					النظر للإدارة العليا من قبل موظفيها على أنها تحاول ضمان الأداء المتميز والعدل في ظل التحول الرقمي	21
					تلتزم الإدارة الضريبية بالإرشادات العامة المقدمة لها من قبل وزارة المالية في ظل التحول الرقمي	22
					هناك سياسة واضحة لمتابعة إقرارات المكلفين وتدقيقها في ظل التحول الرقمي	23
					يتم إلغاء القرارات التي تتخذ بشكل خاطيء والتي من شأنها الاضرار بالمصلحة العامة في ظل التحول الرقمي	24
					يراعي قانون الإدارة الضريبية لقواعد العدالة الخاصة بالمكلفين في ظل التحول الرقمي	25
					توفر العدالة في اتخاذ القرارات لدى دوائر الضريبية تساهم في الحفاظ على المال العام في ظل التحول الرقمي	26

المحور الثالث: الإفصاح

					يتضمن التقرير السنوي المعد من قبل الادارة الضريبية والمقدم للوزارة إفصاحاً عن مستوى الحوكمة في دائرة الضريبة المالي في ظل التحول الرقمي	27
					تعتبر التقارير التي تقدمها الادارة الضريبية لوزارة المالية واضحة وتقدم معلومات كافية عن عمل الدائرة في ظل التحول الرقمي	28
					يحتاج مراقبين الدخل إلى الإفصاح عن كافة المعلومات التي تلبي احتياجاتهم في اتخاذ القرارات الضريبية في ظل التحول الرقمي	29
					ترتبط التخمينات الضريبية لمراقب الدخل على التوسع في الإفصاح المحاسبي للمكلف في ظل التحول الرقمي	30
					يساعد الإفصاح على تعديل الأخطاء الضريبية وتحسين طرق معالجتها في ظل التحول الرقمي	31
					يسمح الإفصاح الضريبي السليم للمكلف بدفع أقل الضرائب دون الإخلال بالقوانين المعمول به في ظل التحول الرقمي	32
					في حالة توفر الإفصاح لدوائر الضريبة فإنها تساهم في الحفاظ على المال العام في ظل التحول الرقمي	33

المحور الخامس: الملائمة

					عدم تحقيق القوانين والتشريعات المتعلقة بضرريبة الدخل لا يحقق العدالة الاجتماعية	34
					يتصف الأداء في ضريبة الدخل بالعشوائية والأهواء الشخصية لمراقب الدخل في ظل التحول الرقمي	35
					في حالة توفر الملائمة لدوائر الضريبة فإنها تساهم في الحفاظ على المال العام في ظل التحول الرقمي	36